



الموضوع

السياسة المالية و أثرها على الإستثمار - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود و مالية

إشراف الأستاذ:

■ أحمد قايد نور الدين

إعداد الطالب:

■ حماد سيف الدين

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
مِنْ طِينٍ ثُمَّ عَلَّمَهُ
الْقُرْآنَ وَالْحِكْمَ

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من أطلب ربي أن يرحمهما كما ربياني صغيراً؛

أمي التي سهرت على تربيتي وتكويني

أبي الذي تحمل من أجلي كل مصاعب الحياة

إلى كل أخوتي وأخواتي صغيراً وكبيراً كلاً باسمه،

إلى كل أساتذتي،

إلى كل أصدقائي وزملائي ورفقاء الدرب التعليمي،

أهدي إليهم ثمرة هذا العمل المتواضع.

سيف الدين

شكر

بقلم خاشع أسجد للواحد الأحد الذي مدني بالقوة لمواصلة هذا العمل المتواضع، فالحمد لله
نحمده و نستعينه على فضله وعطاءه ونسأله أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح.

كلمة شكر وعرفان إلى من أثار لي طريقي في إنجاز هذا العمل وأزاح كل لبس، إلى من
أدين له بعلمي ومنحني عطاء لا ينتهي

إلى مثلي الأعلى أستاذي المشرف " أحمد فايد نور الدين " مع فائق احترامي لك.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الذين لم يبخلوا عليا بالعطاء والبحث ولو يترددوا
عن تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة.

ولا يفوتني كذلك أن أشكر كل الأساتذة الذين كانوا بحق شموخاً أضاءوا لنا دروب
الظلام لنهتدي بهديهم.

وإلى كل من وجعتني وشجعني وساعدني ولو بكلمة طيبة، أشكرهم جميعاً وجزاكم الله

خييراً.

الفهرس :

الصفحة	الموضوع
أ	مقدمة
01	الفصل الأول : تطور السياسة المالية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها
03	المطلب الأول : تعريف السياسة المالية
04	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية
08	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية
09	المطلب الرابع : أدوات السياسة المالية
10	المطلب الخامس: آلية عمل السياسة المالية
13	المطلب السادس: الصعوبات التي تواجه السياسة المالية
13	المبحث الثاني: السياسة المالية في ظل العولمة المالية
14	المطلب الأول :مفهوم العولمة المالية
14	المطلب الثاني :ظهور العولمة المالية
15	المطلب الثالث :أسباب انتشار العولمة المالية
16	المطلب الرابع:أثر العولمة المالية على السياسة المالية
18	المطلب الخامس: أهداف السياسة المالية في ظل العولمة المالية
22	خلاصة الفصل الأول
23	الفصل الثاني:مدخل لدراسة الاستثمار
24	تمهيد
25	المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول الاستثمار
25	المطلب الأول :تعريف الاستثمار
26	المطلب الثاني: المفاهيم المختلفة للاستثمار
27	المطلب الثالث: محفزات الاستثمار
28	المطلب الرابع: مبادئ الاستثمار
29	المطلب الخامس: مجالات الاستثمار
31	المطلب السادس: أدوات الاستثمار
34	المبحث الثاني: محددات الاستثمار وأنواعه و أهميته

34	المطلب الأول: محددات الاستثمار
36	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار
37	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار
38	المبحث الثالث: أهداف ومخاطر الاستثمار
38	المطلب الأول: أهداف الاستثمار
39	المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار
41	المبحث الرابع: أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار
41	المطلب الأول: أثر سياسة الإيرادات العامة على الاستثمار
46	المطلب الثاني: أثر سياسة النفقات العامة على الاستثمار
49	خلاصة الفصل الثاني
50	الفصل الثالث: السياسة المالية كأداة للتأثير على الإستثمار - حالة الجزائر -
51	تمهيد
52	المبحث الأول: السياسة المالية خلال الفترة 1990-2013
52	المطلب الأول: السياسة المالية للفترة 1990-1998
58	المطلب الثاني: السياسة المالية خلال الفترة 1999-2013
62	المبحث الثاني: تشخيص وضعيّة الاستثمار بعد الإصلاحات
63	المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر
65	المطلب الثاني: واقع الاستثمار الخاص في الجزائر 1999-2013
70	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
73	المبحث الثالث: تدخل السياسة المالية في تشجيع الاستثمار
73	المطلب الأول: تدخل سياسة الإيرادات
78	المطلب الثاني: تدخل سياسة النفقات
86	خلاصة الفصل الثالث
87	الخاتمة
	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
53	تطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1998-1990	(01)
54	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1998-1990	(02)
55	تطورات أسعار الصرف خلال الفترة: 1998-1990	(03)
57	تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 1998-1990	(04)
59	تطورات الإيرادات الكلية خلال الفترة 2009-1999	(05)
60	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2013-1999	(06)
60	تطورات أسعار الصرف خلال الفترة 2013-1999	(07)
62	تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 2009-1999	(08)
67	توزيع الشهادات المسلمة حسب قطاعات النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى نهاية 2010	(09)
70	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2002	(10)
72	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاعات النشاط مجمعة للفترة 2013-2002	(11)
81	الإعتمادات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة: 2005- 2009	(12)

المقدمة

مقدمة:

يحتل الاستثمار مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولما له من تأثير على عدة متغيرات اقتصادية. والواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على أن دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الاستثمارات لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب الرامية والمساعدة على تحفيز وجذب الاستثمار و استقراره.

وتعتبر السياسة المالية من بين هذه الوسائل التي تستخدم من أجل تحفيز وجذب الاستثمارات و تستحوذ السياسة المالية على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى وذلك لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، فقد كان دورها في الاقتصاد محايدا في وقت سابق ، وذلك قبل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 ، والتي تعتبر بمثابة المنعرج الحاسم في مسار السياسات الاقتصادية، إضافة إلى إسهامات الاقتصادي الشهير " جون مينا رد كنز " الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

في ظل ما أفرزته العولمة المالية من تقليص لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء المبادرة لرؤوس الأموال الخاصة وحرية انتقالها عبر الحدود، أصبحت كل دول العالم تقوم برسم سياستها المالية وفق متطلبات هذه الظاهرة. والتي تدفعها إلى تحمل تكاليف معتبرة تتنازل عنها من خزينتها عاجلا على أمل استرجاعها آجلا، بعد أن تحقق المشاريع نجاحا.

ولقد اعتمدت الجزائر كباقي دول العالم على السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من خلال استخدام مكوناتها المتمثلة في سياسة النفقات و سياسة الإيرادات.

إشكالية الدراسة :

تبعا للعرض السابق نتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث ، والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

كيف تؤثر السياسة المالية على الاستثمار في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية للدراسة :

1- أين يبرز دور السياسة المالية في الاقتصاد؟

2- ما هي طبيعة الاستثمار؟ وكيف يتم استخدام مكونات السياسة المالية للتأثير على الاستثمار؟

3- كيف تم استخدام السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمارات في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لهذه الدراسة:

1- تؤثر السياسة المالية على الاستثمار من خلال فروعها، السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية

2- يبدو أن استخدام السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمار لا تشكل في حد ذاتها عاملا فاصلا في تشجيع الاستثمار، فهناك عوامل أخرى تشكل في مجملها ما يسمى بمناخ الاستثمار، إلا أنه لا يمكن إغفال دور مكونات السياسة المالية في التأثير على قرار الاستثمار.

3- يمكن القول أن الجزائر من خلال سلسلة الإصلاحات المطبقة على السياسة المالية وكذا على الاستثمار، تحاول أن تجعل من هذه السياسة أداة فعالة لجذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهذا من خلال التنازل الجزئي على إيراداتها وكذلك الإنفاق على المجالات التي تحتاجها هذه الاستثمارات .
أهمية الدراسة:

1- المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية، و الجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها.

2- الأهمية الكبيرة لعنصر الاستثمار، لأنه يزيد من القدرات الإنتاجية للدولة ويعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي .

3- المساهمة في الإضافة النوعية للمواضيع المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار.

أهداف الدراسة: من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل أبرزها:

- 1-** محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول .
- 2-** محاولة إظهار مكونات السياسة المالية في تشجيع الاستثمار .
- 3-** محاولة تحليل وضعية الاستثمار في الجزائر، وذلك في إطار السياسة المالية من خلال سياسة النفقات و سياسة الإيرادات.

حدود الدراسة: لأجل معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد الحدود التالية:

الحد النظري:

تمت هذه الدراسة بالاعتماد على عدة مراجع و مواقع إنترنت و مجلات و تقارير .

الحد الزمني:

فقد تم التركيز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة : **1990 - 2013**.

منهج الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي يظهر من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار، و المنهج التحليلي يتجلى من خلال تحليل الجداول والمعطيات الاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

✓ ضيق وقت الدراسة مقارنة مع طبيعة موضوع الدراسة الذي يستوجب فترة طويلة.

✓ نقص المعلومات المتحصل عليها في الجانب التطبيقي.

الإطار الهيكلي للدراسة:

تمت معالجة الموضوع في ثلاثة فصول سبقت بمقدمة عامة حيث يتناول الفصل الأول تطور السياسة المالية وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالتالي المبحث الأول يعالج مفهوم السياسة المالية وتطورها و المبحث الثاني يتضمن السياسة المالية في ظل العولمة المالية والفصل الثاني تحت عنوان مدخل لدراسة الاستثمار و قسم إلى أربعة مباحث ، المبحث الأول يتضمن مفاهيم أساسية حول الاستثمار، و المبحث الثاني محددات الاستثمار وأنواعه و أهميته،وتضمن المبحث الثالث أهداف ومخاطر الاستثمار و المبحث الرابع أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار، وجاء الفصل الثالث بعنوان السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمار في الجزائر وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول السياسة المالية خلال الفترة (1990-2013)، و المبحث الثاني تشخيص وضعية الاستثمار بعد الإصلاحات وأما المبحث الثالث تدخل السياسة المالية في تشجيع الاستثمار.

الفصل الأول: تطور

السياسة المالية

تمهيد:

لاشك في أنّ السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات ومن بين أهم هذه السياسات، السياسة المالية لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، و قد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية و انتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات.

غير أنّ السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى وهي النقدية و الائتمانية و سياسة سعر الصرف.

ولقد حظي موضوع السياسة المالية بالاهتمام الكبير من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين، خاصة في ظل التغيرات و التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد (العولمة)، و مع ظهور العولمة المالية دفعت بالعديد من الدول إلى إعادة النظر في رسم سياستها المالية بشكل يتناسب مع متطلبات هذه الظاهرة.

وعلى هذا الأساس نتساءل ما هو تعريف السياسة المالية وتطورها وأهدافها؟ وما هي أدواتها وكيفية عمل هذه السياسة؟ وأخيرا ما هو أثر العولمة المالية على السياسة المالية؟ وما هي أهدافها في ظل العولمة المالية؟ ولإجابة على هذه الأسئلة نستعرض المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها.

المبحث الثاني: السياسة المالية في ظل العولمة المالية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

سوف نتطرق في مبحثنا هذا عن مفهوم السياسة المالية وتطورها وأيضاً إلى أهدافها وأدواتها وآلية عمل هذه السياسة.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزنة¹. وكانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية و دورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN ، و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثمّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها ، و لكن نظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات ، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب ، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.

يزخر الفكر المالي بتعاريف مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.

التعريف الأول : عرفها الأستاذ " حامد عبد المجيد دراز " بأنها « برنامج تخطيطه و تنفيذه الدولة عن عمد

مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الاتفاقية، لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير

مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع»²

التعريف الثاني: بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق

1 - مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص، ص. 47، 48.

2 - حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000، ص. 16.

الفصل الأول: تطور السياسة المالية

الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية¹.

التعريف الثالث: هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة الادخار الاستثمار و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية².

و من خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أن جميع التعاريف تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته و أهدافه و وسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط ، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة ، حيث تُعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور ، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية ، و حينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة و لكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

و ظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية و اجتماعية حول دور الدولة و ضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، و من هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و أن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في كل دولة من الدول³.

1 - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص. 182.

2 - نفس المرجع ، ص. 182.

3 - مسعود دراوسي، مرجع سابق ، ص. 51.

و لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، و الثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الرأسمالية) أو التخطيط المالي (في الاقتصاديات الاشتراكية). وذلك على النحو التالي:

أولاً: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع و غياب أي تأثير لها.

السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجاريين و الطبيعيين) "

تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل و منظم و محدد المعالم حول السياسة المالية للدولة و تأثير على النشاط الاقتصادي، و نظراً لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة و مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن أفلاطون و أرسطو قد اهتمتا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار و منع الاحتكار و تحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) و التي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب و الصداقة و بدون تدخل من جانب الدولة و لم يتعرض كل من أفلاطون و أرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم¹.

و قد أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار و وضع حدود دنيا و عليا لها ، و منع الاحتكار و كذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام ، و هذا ما رفضه أو رسم (ORASM) ، إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات و إدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام ، كما أضاف إن كان للدولة دوراً في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب ، التي يجب أن تتصف بالعدالة و اليقين و السهولة و الاقتصاد. و هو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي.

و مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية و الاقتصادية -في عصر التجاريين- اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح توماس من (Thomas Min) خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل و تدهور في النشاط الاقتصادي ، لذلك يعد هذا المصدر

1 - عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص.10.

الفصل الأول: تطور السياسة المالية

غير أساسي لتمويل نشاط الدولة و زيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير و تحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية¹.
مما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يجب أن يُقتصر دورها على الدفاع و الحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي².
فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق ، و مدلول اليد الخفية لآدم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة ، فقانون ساي للأسواق ، و الذي عادة ما يُصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له" و جوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية ، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية ، و تفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق ، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي ، و لما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا ، و بالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها ، فأى زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع و الخدمات ، و بالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد³.
كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو" ، و "جون ستويرت ميل" و "ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الادخار و الاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة ، و عند مستوى التشغيل الكامل دائماً ، و لكي نضمن هذه النتيجة ، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة ، و سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج و تنمية الاقتصاد الوطني.

1 - محمود حسين داي ، "مبادئ المالية العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص. 190.

2 - مسعود دراوسي، مرجع سابق ، ص. 53.

3 - حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق ، ص. 40.

و هكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها و من ثم إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني ، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن و ما أملته على السياسة المالية من دور محدود و قاصر ، فإن التطورات الكبيرة السياسية و الاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي ، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية ، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية¹ في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف. و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك ، و إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغييرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني ، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة و التوظيف ، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

و منه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي و السياسة المالية ، و قد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي و رفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له و تلقائية التشغيل الكامل ، و خلاص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال ، و أن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.²

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

1 - مسعود دراوسي، مرجع سابق ، ص.56.

2 - محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص.176.

الفصل الأول: تطور السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة،

نذكر أهمها في النقاط التالية¹:

1- التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية : يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

2- التوزيع العادل للثروات والدخل : إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي : من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتنسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي²، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

4- التوازن المالي : يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

5- التوازن العام : التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

¹ - صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"، ط 1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص، ص. 498، 499.

² - موسى إبراهيم، "السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة"، ط 1، بيروت لبنان، دار المنهل، 1998، ص. 13.

المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية

إن السياسة المالية تنقسم بدورها إلى ثلاث سياسات فرعية : هي السياسات الضريبية، و السياسات الإنفاقية، و السياسة الإئتمانية، فالضرائب بأنواعها وأشكالها هي أدوات السياسة الضريبية، ومجالات الإنفاق العام هي أدوات السياسة الإنفاقية، أما السياسة الإئتمانية تهتم بجانبان في جانب منها بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وسداد أصل القرض و فوائده، أما الجانب الآخر فيهتم بسياسة منح الدولة للقروض و السلفيات لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها، ومن أجل التحكم في الموضوع سوف نتطرق إلى السياسات الضريبية و السياسات الإنفاقية¹.

1- السياسات الضريبية :

حيث أن الضرائب تتشكل من الضرائب المباشرة و الضرائب الغير مباشرة

أ - الضرائب المباشرة :

بشكل عام هي تلك الضرائب المفروضة على مختلف وجوه الدخل سواء دخول الأفراد العاملين في القطاع الخاص أو العام، أو الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الخاصة أو العامة. كما تتميز الضرائب المباشرة بمرونتها، أي بإمكان الدولة زيادة حصيلتها هذا النوع كلما دعت الحاجة عن طريق رفع معدل الضريبة أو تخفيضها.

ب- الضرائب الغير مباشرة:

الضرائب الغير مباشرة هي ليست ضرائب على الدخل وإنما هي ضرائب على صور إنفاق الدخل وبالتالي تعني ضرائب على المعاملات أو التداول، وتشتمل الضرائب الغير المباشرة ضرائب على الاستهلاك والرسوم الجمركية وانتقال الثروة بين الأفراد أو المؤسسات.

2- السياسات الإنفاقية :

للنفقة العامة دور إيجابي يتمثل في كونها أداة ووسيلة تهدف الدولة بواسطتها إلى تحقيق أهداف معينة مختلفة تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالنفقات العامة تغطي النشاطات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات².

- وتتعدد تقسيمات النفقات العامة ويمكن أن تنقسم النفقات العامة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

1 - حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سابق، ص. 116.

2 - الميزانية العامة للدولة وقانون المالية: 20 :11 04-03-2014 à 20 :11 /.../fichiersPDF/.../3as-loi3- le 2014-03-04 à 20 :11 www.onefd.edu.dz/...

1- نفقات المنح والإعانات النقدية والعينية للأفراد والقطاع الخاص.

2- نفقات مشتريات الدولة من السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية.

3- نفقات سداد الدولة لأصل وفوائد القروض الداخلية والخارجية¹.

1- نفقات المنح والإعانات النقدية والعينية: هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في

نظيرتها على مقابل مادي من المستفيد بالنفقة هذا بالنسبة للمنح والإعانات النقدية، أما الإعانات و المنح العينية تتمثل في تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة لتوفير بعض السلع والخدمات مجانا.

كمشتريات الدولة من السلع الاستهلاكية مثل أدوات مكتبية ونفقات الإنارة والمياه ومشتريات الدولة من خدمات استهلاكية مثل مرتبات الموظفين وعمال الإدارات والمصالح الحكومية ومشتريات الدول من السلع الإنتاجية تتمثل في الآلات والمعدات وإنشاء كبرى السدود، ومشتريات الدولة من خدمات الإنتاجية مثل مرتبات أعضاء التدريس بكافة مستوياته والخبراء ونفقات الأبحاث.

3- نفقات سداد الدولة لأصل وفوائد القروض الداخلية والخارجية وتنقسم إلى :

أ- سداد أصل وفوائد القروض الخارجية.

ب- سداد أصل وفوائد القروض العامة الداخلية.

المطلب الخامس: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في²:

أولاً: حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية و وجود بطالة بأنواعه، و في هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية³.

وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

1- زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات) أو

زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة

¹ - حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سابق، ص. 376 .

² - واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، ط5 ، عمان الأردن، دار وائل للنشر، 2002 ، ص. 327 .

³ - الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، ط1 ، عمان، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص. 189 .

دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2- كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

3- وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا: أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

ثانيا : حالة التضخم الاقتصادي

والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار .ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية ، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

1- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك

مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي ، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

2- رفع مستوى الضرائب مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

3- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم. ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة، وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة.

ثالثا : العوامل المحددة للسياسة المالية

في ضوء الأهداف المعطاة سابقا، تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها¹ :

- مستوى الوعي الضريبي في البلد و وجود جهاز إداري كفؤ: بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضرائب و إمكانية تحصيل ضرائب كبيرة. وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي

¹ - حربي محمد موسى عريقات، " مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي"، ط1 ، عمان، دار وائل للنشر، 2006 ، ص، ص. 186، 187.

الفصل الأول: تطور السياسة المالية

الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل. وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

- **مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:** بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة والى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

- **وجود سوق مالي:** من السياسات التي يتبناها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية

سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي. ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي. بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية) ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية) ¹.

وتتضح أهمية سياسة السوق المفتوحة عندما ندرك أن البنك المركزي يستطيع المساهمة في سوق رأس المال. - وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية ². تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

المطلب السادس: الصعوبات التي تواجه السياسة المالية

¹ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص. 60.

² - مصطفى سلمان وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط 1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص. 278.

- تعدد المراحل والخطوات الحكومية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ وعندما يتحقق ذلك فعلا ربما يكون قد حصل تغيير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة .
- إجراءات السياسة المالية وهي مجموعة من الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة¹.

المبحث الثاني: السياسة المالية في ظل العولمة المالية

حظيت المواضيع المتعلقة بمالية الدولة باهتمام العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم في المجال الاقتصادي أو في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد (العولمة)، فتعددت البحوث و الدراسات من أجل تحليل و إيضاح فكرة مفادها أنه لا يمكن لأي صانع سياسة عند أي مستوى من المستويات أن يقوم بوظيفته دون فهمه للعولمة و تأثيرها على قدراتهم في صنع تلك السياسات، فالعولمة من الناحية العملية تؤدي إلى استحالة صنع سياسة مستقلة²، في هذا الصدد توجه عدد من الباحثين إلى دراسة أثر العولمة المالية في صنع السياسات المالية للدولة و هذا من خلال إجراء تعديلات جذرية على تلك السياسات التي اتبعتها.

لهذا خصصنا هذا المبحث لدراسة السياسة المالية في ظل العولمة المالية من خلال التطرق إلى العولمة المالية وكذا السياسة المالية في ظل العولمة المالية .

العولمة المالية:

شهد العالم في العشرية الأخيرة من القرن الماضي مجموع من التغيرات العالمية، لاسيما النمو السريع للمعاملات المالية الدولية، و المتأمل في هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب على أن هناك أنواع عديدة للعولمة³ ، و العولمة المالية واحدة من هذه الأنواع و التي اختلفت آراء الخبراء و الباحثين الاقتصاديين في تحديد مفهوم دقيق لها، في هذا الإطار ارتأينا أن نقدم دراسة شاملة للعولمة المالية، من خلال التطرق إلى مفهومها ونشأتها و كذا أسباب انتشارها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية

تعددت التعاريف المتعلقة بالعولمة المالية ونذكر منها:

¹ - محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص. 197.

² - عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و اقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص. 5.

³ - محمد صفوة قابل، "الدول النامية و العولمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص. 50، 52.

التعريف الأول: " هي التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي و الذي أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و تدفق هذه الأخيرة في أسواق المال العالمية بحيث تصبح أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكامل¹."

التعريف الثاني: عرفها صندوق النقد الدولي " على أنها عملية خلق سوق موحد عالمي على المستوى العالمي، تستطيع من خلاله المؤسسات الصناعية و المالية القيام بمعاملاتها المالية بكل حرية و باستعمال مختلف الوسائل المالية الممكنة²

التعريف الثالث: " هي حرية و زيادة تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود"³ .

و من خلال التعاريف السابقة يتضح جليا أن ظاهرة العولمة المالية هي من أبرز تجليات العولمة، و تعرف بصفة عامة على " أنها ظاهرة تفرض على كل الدول إلغاء القيود و الحواجز أمام تحرك رؤوس الأموال قصد زيادة حركيتها، و هذا من خلال إضفاء نوع من التكامل و التناسق بين مالية الدول".

المطلب الثاني: ظهور العولمة المالية

تعود جذورها إلى نشأة و تطور النظام الرأسمالي مرورا بمرحلة الثورة الصناعية و عبورا بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى الآن، و قد تجسدت ملامحها في نهاية السبعينات و بداية التسعينات فعليا، عندما نادى الولايات المتحدة الأمريكية بنظام تعويم العملات بعد انهيار نظام النقد الدولي و المتمثل في العجز الحاصل لميزان مدفوعاتها، و اكتساب السوق المالي مرونة أكبر في التعامل، حيث تم تمويل العجز بالفائض الذي تحقق في الدول الشريكة لتجارة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ألمانيا و اليابان و حتى لا يتحول هذا الفائض إلى أرصدة مجمدة في البنوك، جاء السوق المالي بما يسمى بـ البترو- دولار لذا ازدادت السيولة الدولية، و تعد هذه المرحلة بمثابة الحجر الأساس للعولمة المعاصرة للسوق الدولي، ثم جاءت المرحلة الثانية بعد عام 1973، و بتصحيح أسعار النفط بعد وجود الفائض المالي لدى الدول المصدرة له و التي أودعه في السوق المالي الدولي والذي تحول بدوره إلى ما يسمى بالأورو- دولار و هكذا أصبح للنظام المصرفي العالمي قدرة كبيرة على خلق النقود و دخل السوق المالي العالمي مرحلة جديدة في عولمته⁴ .

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص.33.

² - نفس المرجع ، ص.33.

³ - مصطفى ولد سيدي محمد، " تحديات العولمة" : . 22:12 Le 05/12/2014 à www.aljazeera.net/nb/exeres/b2600A87

⁴ - عبد الحفيظ الصاوي، العولمة الاقتصادية و النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/read28.htm Le 05/12/2014 à 15:17 .

الفصل الأول: تطور السياسة المالية

و ما ساعد على تحريك ظاهرة العولمة المالية عاملان أساسيان هما :

- استراتيجيات التداول التي اعتمدها البنوك منذ بداية الستينات.

- عملية القضاء التدريجي على القوانين الوطنية التي اتخذتها بعض الدول من اجل زيادة انتقال رؤوس الأموال.

المطلب الثالث: أسباب انتشار العولمة المالية

هناك عدة عوامل أو أسباب جوهرية أسهمت من قريب أو من بعيد في إتساع ظاهرة العولمة المالية و تتمثل

هذه العوامل في:

1- صعود الرأسمالية المالية: ونعني بها الأهمية المتزايدة لرأس المال الذي يتجسد في صناعة الخدمات المالية، و نتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات و رموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، تيكاي، داكس، كيك 40) و التي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق، سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية¹.

2- بروز فوائض نسبة كبيرة لرؤوس الأموال: إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها، فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتجلب مردود أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال².

3- ظهور الأدوار المالية الجديدة: تركزت العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات و الخيارات و المستقبلات إلى جانب الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية و هي الأسهم و السندات³.

4- التقدم التكنولوجي:

ينكامل هذا العامل مع سابقة في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال و نقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل و رد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية و فورية⁴.

5- أثر سياسات الانفتاح المالي:

¹ - خلاف خلف الشاذلي، "آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة"، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد 105، مارس 2001.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 37.

³ - مصطفى ولد سيدي محمد، تحديثات العولمة

⁴ - ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد"، دار الجامعة، الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص. 130.

ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و سرعة انسيابها بين سوق و آخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي و الخارجي.

المطلب الرابع: أثر العولمة المالية على السياسة المالية

إن استجابة الدول للعولمة المالية و السعي إلى إيجاد حلول مشتركة للمشاكل الاقتصادية، وفي ظل الإنظام للمنظمات العالمية و التوقيع على الاتفاقيات الدولية يضع قيودا على خيارات السياسة المالية المتاحة أمام الدول، بل قد تضطر إلى إجراء تعديلات على السياسة المالية التي اتبعتها، و بالتالي كان للعولمة المالية أثر كبير على السياسة المالية و نذكر منها:

1- التبعية في رسم السياسة المالية: إن الانفتاح المالي الذي تفرضه العولمة المالية، أدى بالعديد من الدول إلى إعادة رسم سياستها المالية بشكل يتناسب مع هذا الانفتاح ¹.

إن السياسات المالية المتبعة من قبل العديد من الدول، و خاصة الدول النامية التي تعاني من مشكل المديونية لا تتبع من رغبات الشعب و طموحاته بقدر ما تتبع عن إملاءات المؤسسات المالية الدولية التي تدير العولمة المالية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء و التعمير، المنظمة العالمية للتجارة)، و هذا من خلال ما تفرضه عليهم من برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي ² و في الجانب المتعلق بالسياسة المالية و المتمثل في برنامج تعبئة الإيرادات و ترشيد النفقات و تقليص العجز في الميزانية.

2- خفض حصيلة موارد الدولة السيادية: إن تزايد درجة العولمة المالية في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود أدى بالمستثمرين المحليين من أبناء البلد إلى استثمار أموالهم في أي مكان تبعا لارتفاع معدل العائد المتوقع و في الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية.

يلجأ كبار المستثمرين في البلدان الصناعية إلى الخروج باستثماراتهم إلى المناطق و الدول التي تتخفف فيها معدلات الضرائب على الدخل و الأرباح، و هناك تسابق الآن على تخفيض الضرائب إلى أدنى الحدود كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة و أن هذه الأخيرة أصبحت تساهم بشكل كبير في إحداث التنمية لهذه المناطق، الأمر الذي أدى إلى خفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب ³.

¹ - عبدالمطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ،ص.29.

² - محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي و الدول النامية:

WWW.ISLAMOLINE.net/arabic/economics/2001/09/article6.shtml le 18/03/2015 à 16 :51

³ - عادل أحمد حشيش، " أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.117.

3- تخلي الدولة التدريجي عن التزاماتها الاجتماعية: تعتبر السياسة الإنفاقية التي اقترحتها صندوق النقد الدولي من خلال ترشيد النفقات الجارية خاصة المتعلقة بالخدمات الاجتماعية (الدعم، التأمينات الاجتماعية، الأجور... الخ) و هذا بتقليص حجم هذا الإنفاق مع اشتراك القطاع الخاص في المساهمة إلى جانب الدولة لمواجهة هذه التكاليف، تعفى تدريجيا الدولة من القيام بمهامها أو واجباتها الاجتماعية.

4- تعبئة الإيرادات و تأثيرها على العمالة: تتمثل أهم المحاور المقترنة من قبل الصندوق النقد الدولي لزيادة تعبئة الإيرادات، قصد علاج الإختلالات في السياسة المالية للدول النامية تلك المتعلقة بالخصوصية ، باعتبارها وسيلة لرفع كفاءة تخصيص الموارد، و كذا الحد من الدعم المالي الموجه للقطاع العام الذي كان يحقق خسائر مالية ضخمة أدى إلى استمرارية و زيادة العجز في ميزانية هذه الدول.

فالخصوصية بالنسبة للدول النامية تعني انخفاضا في الأعباء المفروضة على كاهل الدولة و تحقيق زيادة أكبر في الإيرادات العامة و عادة ما يستخدم هذا التعبير للإجابة على كافة الحلول التي لا تجد الدولة بدا من تطبيقها في مواجهة الضغوط الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الوطني، مثل الدين الخارجي، و تدهور التمويلي و انخفاض عائدات الدولة.

فبالرغم من الآثار الايجابية لعملية الخصوصية على مستوى الاقتصاد الوطني للدول النامية، إلا أنها كانت سببا في خلق مشاكل اجتماعية و زادت من حدة الطبقة في المجتمع، نتيجة تسريح العمال الذين كانوا ينشطون في القطاع العام و يفوق طاقة إستيعابها سواء بإحالة بعض العمال إلى التقاعد قبل السن القانوني أو التشجيع على الاستقالة مقابل تعويضات مالية، فأدى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة رغم محاولات هذه الدول للتخفيض من التكاليف الاجتماعية لعملية الخصوصية، و هذا بإنشاء صناديق خاصة بمساعدة جهات التمويل الدولية و مثال ذلك:

صندوق التوظيف و التنمية في الأردن و نظام شبكات الأمان الشاملة في تونس. وتبقى عملية الخصوصية رغم ما تحمله من تأثيرات إيجابية على الإيرادات العامة، سواء الإيرادات المتأتية من عملية البيع أو الضرائب المتحصل عليها من الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص، فهي تحمل في طياتها بعض المخاطر خاصة المتعلقة بزيادة الفوارق الاجتماعية و زيادة حدة الفقر.

المطلب الخامس: أهداف السياسة المالية في ظل العولمة المالية

في ظل الانفتاح المالي و حرية انتقال رؤوس الأموال عبر دول العالم، و ازدياد درجة التكامل الاقتصادي بين الدول، أصبحت السياسة المالية المتبعة تسعى إلى تحقيق أهداف تتناسب مع هذا الانفتاح و تساهم في فعالية هذا التكامل.

و على هذا السياق تهدف السياسة المالية إلى:

1- تحقيق استدامة النمو الاقتصادي: إن أحد الأهداف التي تسعى جميع البلدان لتحقيقه هو النمو الاقتصادي، الذي يعكس التغير أو الزيادة في الناتج القومي و في نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة ، إلا أن الاستمرار أو الزيادة في نسبة النمو هو الذي يصعب تحقيقه من طرف العديد من الدول، خاصة الدول التي تعاني من الإستقرار في سياستها المالية، فكلما استمر ضبط الميزانية العامة على مر الزمن من خلال ترشيد الإنفاق العام، و إتباع سياسة فعالة في تعبئة الإيرادات كلما تعاضم تأثيره الايجابي على استدامة النمو، باعتبار أن هناك علاقة سببية تسير في إتجاهين بين السياسة المالية و النمو، نظرا لأنه عندما يتباطأ النمو الاقتصادي و ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، قد تزيد نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي¹ و العكس.

وقد أثبتت دراسة قام بها خبراء من صندوق النقد الدولي أن تخفيضا قدره نقطة مئوية واحدة في نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زاد في المتوسط نمو نصيب الفرد بمقدار ربع نقطة مئوية، و كذلك فإن تخفيضا في متوسط العجز في البلدان منخفضة الدخل من نحو 04 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 02 % من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزيد من نمو نصيب الفرد بنسبة 0.5 % إلى 01 % سنويا في البلدان المعرضة لاختلال في سياستها المالية، و بالتالي كلما كانت هناك استدامة في تخفيض عجز الميزانية ، كلما ازدادت نسبة النمو الاقتصادي على المدى الطويل (استدامة النمو)² .

2- زيادة فعالية التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول النامية، سواء من حيث ارتفاع نسبة مساهمة حصيلة الضرائب المفروضة على كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لإجمالي الحصيلة الضريبية، أو من حيث مدى مساهمة زيادة و نمو الصادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي و مواجهة الإختلالات الخارجية، بتخفيض عجز الميزان التجاري و توفير العملات الأجنبية، من ناحية أخرى.فضلا عن أهمية ترشيد الاستيراد بغرض توفير مستلزمات برامج التنمية الاقتصادية المستهدفة في تلك الدول، الأمر الذي يعكس أهمية الدور الذي يمكن أن تساهمه السياسة المالية خاصة السياسة الضريبية

¹ - وداد أحمد كيكسو، "العولمة و التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، لبنان، 2002، ص.97.

² - رشاد العصار ، وآخرون ، "التجارة الخارجية"، دار المسيرة، الأردن، 2000 ، ص.31.

في مجال ترشيد قطاع التجارة الخارجية و تحريره، بما يرفع من مستوى أدائه الاقتصادي و يساهم مساهمة فعالة في القضاء على الانحرافات و التشوهات التي تشوب هذا القطاع¹.

3- تخفيض التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء : يقترح صندوق النقد الدولي ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الاقتصادية بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، و الذي يعتبر من أكثر البدائل فاعلية في مواجهة التكاليف الاجتماعية الناتجة عن تأثيرات العولمة المالية على السياسة المالية، و ذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة فرص العمالة، و الموارد المالية للدولة بصفة عامة، و التي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف تخفيض حدة الفقر في الأجل الطويل .

وكذلك يقترح إقامة برامج إنفاق عام موجه لزيادة فرص كسب الفقراء و محدودي الدخل و ذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء و رفع معدلات إنتاجيتها، بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية و نظم الري، إلى جانب تقديم الائتمان المناسب لصغار المزارعين، أضف إلى ذلك تحسين الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب ، بالإضافة إلى إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، و ذلك من خلال تقديم التغذية و الرعاية الصحية الأولية إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة و تطوير مشروعات الصرف الصحي، و يوحى ص ن د في هذا المجال بأهمية توجيه أقصى قدر ممكن من منافع تلك البرامج، إلى الطبقة المستهدفة من المستهدفين، علاوة على أحكام الرقابة على التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج بما يضمن ارتفاع درجة كفاءتها كما يشير خبراء الصندوق إلى أن مثل هذه البرامج تعد من أكثر الأدوات المباشرة فاعلية في التخفيف من حدة الآثار الجانبية للعولمة المالية .

وجدير بالذكر، أن العديد من الدول قد اتخذت خطوات فعالة لاستخدام السياسة الإنفاقية المقترحة لتخفيف التكاليف الاجتماعية و تأثيرها السلبي على طبقة الفقراء، و قد تراوحت تلك الخطوات بإقامة شبكات تتكفل بهذه المهمة، كالتحويلات النقدية المباشرة في الجزائر و الأردن، و قنوات وصول الدعم الغذائي إلى الطبقات المستحقة في الأردن، و الصندوق الاجتماعي في مصر .

4-المساهمة في الحفاظ على البيئة: تستطيع السياسة المالية أن تتدخل باستعمال أدواتها من أجل الحفاظ على البيئة خاصة و أن هذه الأخيرة تعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة²:

¹ - محمد صفوة قابل، مرجع سابق ، ص.65.

² -أدوات السياسات الوطنية للبيئة : . 9:19 à 16/03/2014 le : www.UNESCO.org/most/sd-arab/fiche3a.htm

أ- **إستعمال سياسة الإيرادات:** وهذا باستعمال السياسة الجبائية، بفرض الضرائب و الرسوم على النشاطات التي لها تأثير كبير على البيئة، فقد اقترح الاقتصادي " آرثر بيجو " بعض الرسوم على النشاطات التي تكون سببا في إلحاق الضرر بالبيئة و بالمجتمع و هذا حسب درجة التلوث، خلال المراحل المختلفة لعملية الإنتاج الملوثة و يتمثل في :

- فرض رسوم على النشاطات التي تلوث الهواء و الماء.
- رسوم أخرى تدفع مقابل عمليات الجمع و المعالجة للنفايات.
- فرض رسوم على المنتجات الملوثة و هذا عند صناعتها و استهلاكها ثم إتلافها، مثل (الرسوم على الأسمدة، مواد المبيدات، البطاريات، رسوم تفرض على استعمال الطاقة).

أما خارج مجال التلوث فقد اقترح:

- فرض رسوم على رخص الصيد البحري.
 - حقوق الدخول إلى الحضائر الطبيعية.
 - فرض ضرائب على الزراعات التي تسبب في التعجيل بانحراف التربة.
- هذه الرسوم تزيد من تكاليف المنتجين للسلع المضررة بالبيئة و بالتالي تدفعهم إلى تقليص النشاطات المضررة أو إيقافها كليا لأنها في الأخير ستؤثر على قدرتهم التنافسية.

ب- **إستعمال سياسة الإنفاق :** تستطيع النفقات العامة أن تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على البيئة سواء على شكل إعتمادات مخصصة للتخلص من النفايات أو تحويلها إلى أسمدة أو على شكل إعانات تمنح للنشاطات الصديقة للبيئة من أجل ترقية استهلاك المنتجات و الخدمات التي لا تمس بالبيئة مثلا .

- الإعتمادات المالية الخاصة بالمواد المستعملة للتدفئة و الطبخ ما عدى مادتي الخشب و الفحم.
 - الإعتمادات المالية الخاصة بالطاقة المتجددة(الهوائية و الشمسية)
 - الإعتمادات المالية الخاصة بتطوير الأسمدة للحد من الزراعات التي تهدد الأنظمة البيئية.
- ولكن ما يعاب على هذه الإعتمادات أنها تنقل النفقات العامة و تساهم في خلق فرص الاختلاسات و التجاوزات. وتتجلى فعالية كل من السياسة الجبائية و السياسة الإنفاقية عندما توجه المبالغ المقطعة من المؤسسات المنتجة للسلع المضررة بالبيئة إلى المؤسسات التي اختارت الاستثمار في النشاطات الصديقة للبيئة، عندئذ في إطار المنافسة تدفع المؤسسات الأولى إلى تغيير نشاطاتها و جعله مطابق للمعايير البيئية المعمول بها في إطار المنافسة.

خلاصة الفصل الأول :

تعد السياسة المالية من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وإن كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها، وبمعزل عن السياسات الأخرى.

لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

في ظل الحركية السريعة لرؤوس الأموال وحرية انتقالها عبر الحدود، والتي جاءت نتيجة ظهور العولمة المالية، تسعى العديد من الدول إلى جلب أكبر حجم من رؤوس الأموال، وهذا عن طريق استخدام سياسات مختلفة من شأنها أن تحقق لها هذا الهدف.

الفصل الثاني : مدخل

لدراسة الاستثمار

تمهيد:

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى ظهور الدول المتقدمة وأخرى متخلفة معظمها كانت تعاني من قصر الاستثمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها. و في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، اهتمت العديد من الدول بالسياسات التي من شأنها أن تستقطب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية، و هذا بعد اضمحلال دور الدولة المنتجة من النشاط الاقتصادي، و إعطاء المبادرة لاستثمارات القطاع الخاص المحلي و الأجنبي، و الذي كان له دور كبير في تحقيق معدلات النمو المستهدفة و القابلة للاستمرار.

و تعتبر السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم الدول للتأثير على هذه الاستثمارات، بغية جلبها و الاستفادة من تدفقاتها، و هذا من خلال توفير الشروط الملائمة لها، و وسط ما يسود هذه الاستثمارات من منافسة و تكنولوجيا عالية و في ظل اقتصاد يعتمد على المعرفة.

و تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي. من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، و تطوره حركيا. و لاسيما وأنه وثيق الارتباط و الصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمتغيرات الادخار و الدخل و الاستهلاك، و مستوى التشغيل، و مستوى النمو و التنمية الاقتصادية.

و يعتبر الاستثمار محور اهتمام العديد من الكتاب و رجال الأعمال و الحكومات في الدول النامية و الدول المتقدمة، وذلك لما للاستثمار من منافع اقتصادية و اجتماعية و سياسية التي يمكن لكل الدول الحصول عليها إذ يمكننا القول بأن الاستثمار هو أهم مصدر من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني. و على هذا الأساس نتساءل ماذا نقصد بالاستثمار و المفاهيم المختلفة للاستثمار؟ و ما هي حوافز و مبادئ و مجالات و أدوات الاستثمار؟ و ما هي

محدداته و أنواعه و أهميته؟ و أخيرا ماهية أهدافه و مخاطره؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نستعرض المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار و أنواعه و أهميته.

المبحث الثالث: أهداف و مخاطر الاستثمار.

المبحث الرابع: أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

من أبرز العمليات الاقتصادية الهامة و التي توليها الدولة اهتماما كبيرا، الاستثمار، و الذي يعد من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية و تحقيق استقرارها الاقتصادي و العمل على إشباع احتياجاتها الأساسية و تنمية ثرواتها الوطنية، و على هذا الأساس ارتأينا أن نقدم مدخل شامل حول الاستثمار، من خلال التطرق إلى تعريف الاستثمار و مفاهيم مختلفة للاستثمار وأيضا حوافز و مبادئ الاستثمار ومجالاته وأدواته.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

تعتبر الفوائض في الدخول النقدية سواء عند الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين مصدر أساسيا للاستثمار، حيث يعد كل مدخر مستثمرا محتملا لا مؤكدا، وذلك من منطلق أنه يمكن للمدخر الاحتفاظ بفوائضه النقدية في شكل مدخرات أي لا توجد هناك ضرورة حتمية تسدعي تحويلها إلى استثمارات. والاستثمار باعتباره جزء هام في الاقتصاد، فقد توالى وتعددت الدراسات الخاصة به حيث تناولته معظم المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين باختلاف انتماءاتهم إلى أن صار عقب الحرب العالمية الثانية قضية أساسية متداولة محليا ودوليا وبذلك أصبح الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد الذين اختلفوا في تعريفهم له كظاهرة اقتصادية، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه.

-كلمة استثمار تنحصر في التضحية، الحرمان، الانتظار¹. لذلك فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية و الحرمان و الانتظار طيلة فترة زمنية.

إن يقوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل"². وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقطوع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكنات ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

¹ - الجمعية المصرية للأوراق المالية، " دليل المستثمر لتمويل الشركات"، مصر، 2003، ص. 23.

² - محمد مطر، "إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص.7.

المطلب الثاني: المفاهيم المختلفة للاستثمار

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي :

1- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها: الدخل و الاستهلاك و الادخار والاقتراض ويمكن تعريف الاستثمار كما يلي¹ :

التخلي عن أموال يملكها الفرد في لحظة معينة ولفترة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :
أ- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في لحظة معينة في سبيل الحصول على ذلك الأصل.
ب- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم .
ج- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات المرغوب فيها كما هو متوقع لها².

2- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

التعريف الأول: " تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة"³. إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها، ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة.

التعريف الثاني: عرفه القاموس الاقتصادي الفرنسي أنه « هو عبارة على التكوين الخام لرأس المال الثابت⁴». يتضح من خلال التعريف الأول و الثاني الارتباط الكائن بين الاستثمار و عامل الزمن المؤثر على القيم الموظفة و المحققة و التي تخص دورة أو عدة دورات محاسبة.

وعليه من خلال التعريفين السابقين يمكننا إعطاء تعريف شامل « هو توظيف جميع الأصول بأشكالها المختلفة قصد تحسين وضعية المؤسسة».

3- المفهوم المالي للاستثمار:

تعددت تعاريف الاستثمار من المنظور المالي، و نذكر منها:

¹ - زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص.18.

² - نفس المرجع، ص، ص.14، 15.

³ - محمد بوتين، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.96.

⁴ - Dictionnaire d'économie, Ed, NATHAN, France, 1993, P.225.

الفصل الثاني مدخل لدراسة الاستثمار

التعريف الأول: يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) ¹. وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

التعريف الثاني: عرفته الأستاذة " أميرة عبد اللطيف مشهود" «هو استخدام المال أو تشغيله ، بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، بكثرة هذا المال و نموه على مدى الزمن»².

من خلال التعريفين نستخلص النقاط المميزة للاستثمار من المنظور المالي:

- هو توظيف لمصادر مالية.

- تتولد عنه تدفقات نقدية معوضة.

يمكننا إعطاء تعريف دقيق و شامل للاستثمار من المنظور المالي و هو التوظيف الآني للأموال على أمل الحصول على تدفقات نقدية ناتجة عن هذا التوظيف عبر الزمن.

المطلب الثالث: محفزات الاستثمار

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار.

بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها³:

1- توفر درجة عالية من " الوعي الاستثماري " لدى الأفراد والمؤسسات.

لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرّون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل ، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة.

2- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجنب، وتتظم المعاملات في الأسواق المالية.

¹ - حسين علي خريوش، عبد المعطي رضا، " الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق"، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، عمان الأردن، 1996، ص. 19.

² - أميرة عبد اللطيف مشهود، " الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي"، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون سنة، ص. 45.

³ - زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي"، مرجع سابق، ص. 8.

الفصل الثاني مدخل لدراسة الاستثمار

وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين و المستثمرين.

3- من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفؤ وفعال، يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال. وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الاستثمار، والتكلفة والمخاطرة. وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث. وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

المطلب الرابع: مبادئ الاستثمار

هناك عدة مبادئ تحكم السياسات الاستثمارية و بالتالي فإن المناقشة تتصف بأنها عامة إلى حد كبير أما التطبيقات المحددة لهذه المبادئ العامة هي:

1- خطوات التخطيط الاستثماري:

يعتبر استثمار الأموال من الأمور الهامة الخطيرة التي لا يفصح إطلاقاً تركها لارتجال بل يجب أن يتم ذلك على أساس خطة مدروسة تأخذ في الحسبان احتياجات المستمرة و درجة الخطر التي يمكن تحملها و تتطوي في هذه الخطة على خطوات ستة يمكن ترتيبها كما يلي¹:

- وضع ميزانية تقديرية للأموال التي تخصص للأغراض الاستثمارية.
- تحديد الاهداف الاستثمارية حسب أهميتها و أولويتها مع معرفة الاعتبارات الاستثمارية التي ينبغي أخذها في الحسبان إذ أريد تحقيق هذه الأهداف.
- تحليل الأخطار التي تتطوي عليها استخدام الأنواع المختلفة من الاستثمارات.
- توزيع الأموال المتوفرة بين الوسائل أو الأصول الاستثمارية بطريقة تسهل الوصول إلى الأهداف الموضوعية مع تجنب الأخطار أو تخفيضها لأدنى حد ممكن.
- اختيار الصناعة المعينة و اختيار الشركة المعينة، مع توقيت التحركات.
- الاستمرار في الإدارة و الإشراف و التقييم مع تعديل البرنامج على ضوء الظروف المتغيرة و أحوال سوق الأوراق المالية.

وإذا بدا أن هذا المجال المتصف بالصعوبة و التعقيد، فمرجع ذلك إلى أن المشكلة الاستثمارية نفسها ليست سهلة بل صعبة و معقدة في الكثير من الحالات و تستدعي الدراسة العميقة والتصرف الدقيق السليم و المستمر الذي

¹ - جميل أحمد توفيق، "الاستثمار و تحليل الأوراق المالية"، دار المعارف، مصر، 1998، ص. 104.

ينشد النجاح، عليه أن يتبع الخطوات اللازمة حسب ترتيبها، لأن بعض المستثمرين لا يحافظون على الترتيب المنطقي السابق كما أن بعضهم بأخذ في حسابه بعض هذه الخطوات دون البعض الآخر ومثل هذه الحالات تكون نتيجة حتمية في تعريض الأموال المدخرة لخطر الخسارة والضياع.

2- أخطار الاستثمار:

من المعروف أن جميع أنواع الاستثمار تتعرض لعدة أخطار تعود إلى أسباب مختلفة وهذه الأخطار لا تنصب على أصل الاستثمار فقط بل تقع أيضا على دخله و لا يقصد بالأخطار احتمال الخسائر فقط لأن الأخطار تتطوي أيضا على احتمال الريح و لا يمكن لأي مستثمر أن يرسم خطته على أساس سليم إلا إذا كان ملما بالأخطار التي يتعرض لها استثماره و بالتالي فبعد أن ينتهي المستثمر من تحديد أهدافه الاستثمارية و الإلمام بالاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لتحقيق هذه الأغراض و قبل اختيار الأنواع العامة للاستثمار ينبغي عليها أن يكون على بينة تامة من الأخطار التي سيقابلها.

و لا يعني هذا أن الخطر ينبغي تجنبه أو على الأقل تخفيفه، لأن بعض المستثمرين يمكنهم تحمل الكثير من الأخطار و لكن البعض الآخر لا يتمكن من ذلك و من ثم فالأمر الهام هو الربط بين الأخطار وبين تحمل الخطر و ذلك بطريقة واقعية رشيدة و في الواقع أن المشكلة المركزية للاستثمار هي تصميم برنامج يمكنه مقابلة أغراض و أهداف المستثمر بدون أن يتحمل أخطار تفوق طاقته و مقدرته و يمكنه أن ينتج دخلا أو عائدا يتناسب مع تلك الأخطار، و يلاحظ أن المستثمر كثيرا ما يسأل نفسه. ما هو العائد الذي أقصده؟ و بعد ذلك يعد برنامجا الاستثماري سعيا منه للحصول على هذا العائد إذ أن مثل هذا الاتجاه بعيدا عن الحقيقة لأن الطريق الصواب الذي يجب على المستثمر أن يطرحه على نفسه كالتالي:

- ما هي أهداف الاستثمار؟ و ما هي الاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحساب لتحقيق هذه الأهداف؟ وما هو العائد الذي يرجو الحصول عليه إذا أمكن ذلك الوفاء بالأغراض و الاعتبارات؟.

المطلب الخامس: مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوفر فيه المستثمر أمواله قصد الحصول على عائد حيث تختلف مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة و من أهم التبويبات المتعارف:¹

- ✓ التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار.
- ✓ التبويب النوعي لمجالات الاستثمارات أي نوع الأصل محل الاستثمار: حقيقي أو مالي.

¹- حلة سعيدة، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.2008، ص.4.

✓ التبويب حسب مدة الاستثمار.

وفيما يلي بحث مجالات الاستثمارات في ضوء هذه المعايير

أولاً: التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار

يتم تبويب الاستثمارات بناءً على هذا المعيار إلى استثمارات محلية و أخرى أجنبية.

1- الاستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار

المستعملة مثل العقارات أو الأوراق المالية و الذهب والمشروعات الاقتصادية¹.

2- الاستثمارات الأجنبية: تتمثل هذه الأخيرة جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية ومهما كانت

أدوات الاستثمار المستخدمة وتتم الاستثمارات الأجنبية من قبل الأفراد و المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو

غير مباشر².

ثانياً: التبويب النوعي لمجالات الاستثمار

يتم تبويب الاستثمارات بناءً على هذا المعيار إلى استثمارات مالية و أخرى حقيقية.

1- الاستثمارات الحقيقية: هي كل الاستثمارات التي توفر للمستثمر الحقيقي حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع،

الذهب.....الخ.

2- الاستثمارات المالية: يقصد به شراء حصة في رأسمال (السهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو

إذن خزينة) تكسب مالها الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين.

ثالثاً : التبويب حسب مدة الاستثمار

حيث تصنف الاستثمارات في هذا المجال إلى:

1- استثمارات قصيرة الأجل: وهي استثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبياً، حيث

تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشاراً في

الاستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد، الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية القصيرة

الأجل.

2- استثمارات متوسطة الأجل: حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين (02)

ولا تزيد عن سبع (07) سنوات ولهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشاراً، مثل:

مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات...الخ.

¹ - زياد رمضان ،" مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي"، مرجع سابق ، ص.36.

² - نفس المرجع ، ص.36.

3- استثمارات طويلة الأجل: نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عموماً تفوق سبع (07) سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبياً كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع : عقارات للكرء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثلاً : مبنى الإدارة، مبنى المخزن. . . الخ.

المطلب السادس: أدوات الاستثمار

"يقصد بأداة الاستثمار، ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره"¹. وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية، وهي كما يلي :

1- الأوراق المالية :

تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة، نظراً للمرونة التي تتمتع بها المزايا التي تحملها²، ولها عدة أشكال وتختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق؛

ولها عدة قيم فهناك القيمة الاسمية، القيمة الدفترية، القيمة السوقية وقيمة الإصدار. وتعرف الأوراق المالية على أنها " أدوات الاستثمار ذات الصيغة القانونية التي تضمن لحاملها حقوق أو امتيازات لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين تحت شروط معينة. وهي إما أن تكون حقوق ملكية أو حقوق دائمة"³، ومن حيث الدخل المتوقع منه، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى، ومنها ما هو ثابت الدخل كالسند الذي يتحدد بنسبة ثابتة من قيمته الاسمية⁴. وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية، مما يقلل المخاطر التسويقية في هذا النوع من أدوات الاستثمار. تنقسم الأوراق المالية إلى نوعين رئيسيين هما⁵:

أ - **حقوق الملكية (الأسهم)**: ونعني بها المشاركة في الملكية ، كأسهم بنوعها العادية والممتازة. وهي عبارة عن حصص متساوية في ملكية مؤسسة أو شركة مساهمة مثبتة بصكوك قانونية، يمكن تداولها بيعاً و شراءً في الأسواق المالية، ويمثل مجموع الأسهم لشخص في شركة معينة نصيب ذلك الشخص في رأس مال الشركة وتعتبر الأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال.

¹ - عبد القادر بابا، مرجع سابق ، ص. 44.

² - آل شبيب دريد كامل، "الاستثمار والتحليل للاستثماري"، الطبعة العربية، الأردن عمان، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009 ، ص. 53 .

³ - صيام احمد زكريا ، " مبادئ الاستثمار"، ط2 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003 ، ص. 26.

⁴ - محمد مطر ، مرجع سابق، ص. 80.

⁵ - احمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص، ص. 30، 26.

ب - حقوق الدائنة (السندات): يمثل هذا النوع من الأوراق المالية قروضا تقترضها المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وذلك من أجل تمويل نشاطاتها، كما يمكن استعمال السند من أجل تنظيم الائتمان وعرض النقود، كما يستعمل من أجل محاربة التضخم، أي امتصاص الكتلة النقدية الزائدة .

والسند حق يتعهد من خلاله المقترض بدفع مبلغ معين أخذه مضافا إليه الفوائد المحددة، وبنسبة معينة وبتاريخ محدد. يمكن التداول في السندات بالبيع والشراء في الأسواق المالية، ويعتبر أداة من أدوات الاستثمار الثابت الدخل، كون صاحبه يحصل على فائدة، ويكون محددا بمدة زمنية. وهناك عدة أنواع من السندات، فهناك السندات الحكومية والتي تصدرها الحكومة مثل سندات الخزينة، وهناك السندات الخاصة والتي تصدرها المؤسسات والشركات الخاصة. والسندات الحكومية أكثر مصداقية من السندات الخاصة وأكثر أمانا. كما تمتاز بأنها معفية من الضريبة على الدخل.

2- العقارات كأداة للاستثمار :

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر، كإجراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي). وإما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى "صناديق الاستثمار" العقارية. وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو إنجاز مباني¹.

3- المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار:

إن المشروعات الاقتصادية، يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، منها ما هو صناعي وزراعي و تجاري، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية، كالألات والمعدات والمباني، ووسائل النقل والعمال والموظفين. وبالتالي فإن مزج كل هذه العوامل (عوامل الإنتاج) يؤدي إلى خلق "قيمة مضافة". وتتعاكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام (PIB) للوطن، لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع.

4- العملات الأجنبية كأدوات للاستثمار:

تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، خاصة في العصر الحاضر. إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة. فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك، وطوكيو، وباريس، وفرانكفورت، ولندن وغيرها².

¹ - محمد مطر، "إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، مصر، 2004، ص.80.

² - محمد مطر، "إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية"، مرجع سابق، ص.81.

ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، كعوامل ميزان المدفوعات، والقروض الدولية، وأسعار الفائدة، وظروف التضخم والانكماش الاقتصادي، والأحداث السياسية، وعامل العرض والطلب...إلخ.

5- المعادن النفيسة كأدوات للاستثمار:

لقد أصبحت المعادن النفيسة، كالذهب و الفضة والبلاتين، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي. تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها، عن طريق الشراء والبيع المباشر، وإيداع الذهب لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية¹. كما أن أسعار المعادن النفيسة شهدت في الآونة الأخيرة تدهورا حادا بعدما وصلت إلى ذروتها في بداية الثمانينات. ثم انخفض سعرها بعدما ارتفع سعر الدولار. لذا أصبح المستثمرون يفضلون استثمار أموالهم في شراء الدولار.

6- صناديق الاستثمار كأدوات للاستثمار :

صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، كالبنوك أو شركة استثمار لها دراية وخبرة في مجال تسيير الاستثمارات، وذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار، تحقق للمشاركين في هذا الصندوق إيرادا، وفي حدود معقولة من المخاطرة². وفي هذا المضمار يمكن اعتبار صندوق الاستثمار، كأداة استثمار مركبة، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها. حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتجارة بالأوراق المالية، بيعا وشراء، أو المتجارة بالعقارات والسلع إلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة. وأهم المزايا التي يقدمها صندوق الاستثمار للمدخرين، هي أنه يمنح فرصة مهمة لمن يحوزون على مدخرات، ولا تتوفر لديهم خبرة ودراية بمجال الاستثمارات. على استثمار أموالهم في مجالات مختلفة، مقابل الحصول على عمولة معينة من طرف الخبراء والمحترفين الذين يتولون إدارة هذه الصناديق.

¹ - عبد القادر بابا، مرجع سابق ، ص.46.

² - عبد القادر بابا ، مرجع سابق ، ص.47.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار وأنواعه وأهميته

سننتظر في مبحثنا هذا الى محددات الاستثمار و أنواعه و الأهمية الكبيرة التي يقوم بها الاستثمار.

المطلب الأول: محددات الاستثمار

إن الاستثمار هو عنصر متقلب في الاقتصاد القومي، و تفسير هذه التقلبات أمر بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، و ستقف عند أسباب هذه التقلبات التي تعبر عن محددات الاستثمار.

1- **سعر الفائدة:** تتحقق الكثير من الاستثمارات عن طريق الاقتراض و هنا فان سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقد تعبر قي الواقع عن نفقة اقتراض النقود، و على ذلك فان توقع مقدار الإستثمار الذي يكون مريحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة، بعبارة أخرى فإننا نتوقع بسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار خاصة في النظام الرأس المال¹.

أما بالنسبة للنظام الإسلامي فإن سعر الفائدة لا يعتبر محددًا للاستثمار، لأن الشريعة الإسلامية تدرج سعر الفائدة ضمن الأعمال الربوية وهذه الأخيرة محرمة شرعا².

2- **التوقعات:** يحتاج الاستثمار إلى بعض الوقت ليساهم في إنتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف، و من ثم فان رجل الأعمال الذي يقرر هذا العام أن يوسع من الطاقة الإنتاجية لمنشأته سوف لا يرى ثمار استثماره مباشرة، بل ستنتشر على مدار عدة سنوات. بعبارة أخرى، أن القرار الاستثمار الذي يصدره المستثمر الآن هو تصرف يتم بناءا على الثقة في المستقبل، ومن هنا فلو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات فانه يمكن أن يتعرض للجزاء الجسيمة³.

كما أن المستثمر يتخذ قراراته بناءا على توقعات بخصوص مستقبل النشاط الاقتصادي للمجتمع، فالتوقعات المتفائلة بخصوص ظروف الاستثمار مستقبلا تؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار و العكس صحيح، و تعتبر التوقعات بخصوص المستقبل بطبيعة السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمارات أو لتوجيهها لمجالات معينة⁴.

وتعتبر التوقعات من المحددات الرئيسية و المؤثرة على قرار الاستثمار في جميع النظم الاقتصادية، و لا تتعارض الشريعة الإسلامية مع هذا المحدد، باعتبارها أساسية في توجيه المال توجيهها سليما.

¹ - قرين رشيد، "نظام الجبائي الجزائري و دوره في تشجيع الاستثمار"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص.23.

² - أميرة عبد اللطيف مشهود، "الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص.47.

³ - أحمد رمضان نعمة الله و آخرون، "النظرية الاقتصادية الكلية"، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص.93.

⁴ - ناظم الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، "أساسيات الاستثمار العيني والمالي"، جامعة العلوم التطبيقية، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 1999، ص.62.

3- مستوى الأرباح: يتوقف مقدار الإنفاق الاستثماري علي مقدار الأرباح التي تحققها المؤسسات، فالأرباح العالية تجعل من الممكن أن يتم التمويل الداخلي لحجم كبير من الاستثمارات فهي لا تقدم على القيام باستثمارات لو أن الوسيلة الوحيدة للتنفيذ هي التمويل الخارجي، فالبديل عن استخدام هذه الأرصدة (الأرباح) كاستثمارات هو أن توزع كأرباح، أو تضاف إلى رأس مال المؤسسة أو توضع في أحد البنوك أو تستثمر في سندات قصيرة الأجل، وكل هذه البدائل أقل جاذبية من الاستثمارات المنتجة. هذا من وجهة نظر النظام الرأسمالي، أما النظام الإسلامي فيعتبر عامل الربح محددًا أساسيًا للاستثمار، غير أنه ينضبط بضوابط شرعية واضحة تنبثق من أهداف النظام، والمتمثلة في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ويعتبر الربح هو عائد تحمل المخاطرة بالمشاركة في النشاط الاقتصادي¹.

كما أن الشريعة الإسلامية تدرج الزكاة كمحدد للاستثمار، لأنها تحث على الاستثمار حفاظًا على رأس المال من النقصان، فيتجه أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار مدخراتهم حتى لو انخفض معدل الربح المتوقع عن نسبة الزكاة بشرط أن يكون معدل الربح المتوقع أقل من نسبة الزكاة، حيث يكون مقدار المال المتبقي بعد استثمار المدخرات أكبر من المال المتبقي بعد إخراج الزكاة من نماء المال أو عائد الاستثمار، بدلا من اقتطاعها من رأس المال نفسه، كما أن انخفاض نصاب الزكاة، يؤدي إلى دفع المدخرات الصغيرة أيضا للاشتراك في العملية الإنتاجية، واستثمارها، حتى لا تستقطع الزكاة المستحقة عليها من أصل المال².

4- معدل التغير في الدخل: يتأثر الاستثمار بمعدل التغير في الدخل الوطني أكثر مما يتأثر بالدخل الوطني نفسه، و تفسير ذلك، أن ارتفاع مستوى الدخل الوطني (التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، و هو ما يدعو إلى زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية، أي زيادة الاستثمار. والعكس صحيح، حيث عندما يكون الدخل متجهًا نحو الانخفاض (لتغير في الدخل بالنقصان) فإن الأمر لا يستدعي حتى إحلال المعدات الرأسمالية عندما تبلى من الاستعمال، و هكذا فان الإنفاق الاستثماري لن يكون كبيرًا.

وبالتالي يمكننا القول أن الاستثمار في هذه الحالة هو دالة للتغير في الدخل، يرتفع بارتفاعه و يتناقص بانخفاضه، و هنا أيضا تلعب التوقعات في مجال رقم المبيعات دورا هاما إن اتجهت تصاعديا زاد معه الاستثمار، و إن اتجهت العكس انخفض معه الاستثمار.

¹ - أميرة عبد اللطيف مشهود، مرجع سابق ، ص.47.

² - أميرة عبد اللطيف مشهود، مرجع سابق، ص.139.

ويعتبر معدل التغير في الدخل محدد أساسي للاستثمار في جميع النظم الاقتصادية، و تتعارض الشريعة الإسلامية في إدراجه ضمن محددات الاستثمار¹.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

هناك عدة أنواع للاستثمار، باعتباره يمكن أن يكون فردياً أو استثمار شركات أو استثمار حكومي (تموله الحكومة)، حيث يصنف إلى نوعين أساسيين هما الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي. فالاستثمار الحقيقي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأسمال المجتمع بمعنى زيادة طاقته الإنتاجية كإجراء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة، أما الاستثمار المالي فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كإجراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية. من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخلياً عند تكوين رأسمال حقيقي جديد داخل الدولة أو أجنبياً وذلك عند توجيه مدخرات الدولة إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد في دولة أجنبية².

فكما يمكن أن يكون الاستثمار محلياً (داخل الدولة)، يمكن أن يكون أجنبياً*.

فالاستثمار الأجنبي باعتباره نوع من أنواع الاستثمار "يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى"

وقد عرفه فريد النجار على أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة متلقية سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد، أو لآجال طويلة، فقد يكون هذا الاستثمار مباشراً أو غير مباشر، وسواء كان ملكاً لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات³.

وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:

(أ) الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

وهو يخص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول، ويقصد به "شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية"، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء

¹ - نفس المرجع، ص.124.

² - هيكل عبد العزيز فهمي، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985، ص.444.

(*) هو تصنيف آخر من تصنيفات الاستثمار.

³ - النجار فريد، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص.23.

سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحفظه على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها¹.

وفي السابق كان لهذا النوع من الاستثمار تطورات كبيرة في الأسواق الدولية، خاصة مع اتساع أسواق الأورو دولار*، وتشير الدراسات الحديثة إلى تطور هذا النوع من الاستثمار، غير أنه يبقى عرضة للتطورات نتيجة للأزمات المالية، وبذلك اتجهت الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لمرونته خلال الأزمات المالية².

(ب) الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو يختلف عن الاستثمار في المحفظة لكونه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة³.

وتسعى الدول النامية إلى اجتذاب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للمزايا التي تترتب عليه وكذا تأثيره على الاستثمار المحلي والنمو الأقوى من تأثير القروض والاستثمار بالمحفظه عليه.

ونظرا لكون هذا النوع من الاستثمارات هو محل دراستنا فسوف نتعرض بالتحليل في المطالب المالية إلى المفاهيم الأساسية له والخصائص وكذا المحددات وأشكال الحوافز الممنوحة لجذبه.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار

الاستثمار من المتغيرات الاقتصادية، التي لها دور هام في مسار النظام الاقتصادي، وذلك لتطوره الديناميكي على مدار الزمن. و الاستثمار وثيق الصلة بمتغيرات اقتصادية كلية عديدة، مثل الدخل، الادخار، مستوى التوظيف والإنفاق الاستثماري. و يحتل الاستثمار أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب هي⁴:

- يعتبر واحدا من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو من احد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ - قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.252.

* - يعني سوق الأورو دولار في مضمونه فتح البنوك الأوربية لعملائها حسابات ودائع لأجل بالدولار، حيث تلتزم برد هذه الودائع بالدولار عندما يحين أجلها وهو ما يخالف العرف السائد القاضي برد الودائع بالعمولات المحلية.

² - براكاش أونجاني وعساف رزين، "ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية"، في مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001 ص.06.

³ - أبوقحف عبد السلام، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص.13.

⁴ - محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، ط1، عمان، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2007 ص.

- يعتبر واحدا من المكونات الرئيسية من مكونات الطلب الكلي أو الإنفاق الوطني
- يتميز الإنفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى للإنفاق بأنه شديد التقلب (عدم الاستقرار)، نظرا لكون التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية و الخدمات.
- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي، وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج ما يعمل على تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين.
- مساهمة الاستثمار في امتصاص البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة.
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأنه عادة ما يصاحب الاستثمار إقامة وبناء جسور أو شق طرق أو غيرها.
- يساهم الاستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، وذلك بتوفير وتأمين حاجيات للمواطنين من سلع أساسية وكماالية، والتخلص من التبعية الاقتصادية.
- تساهم الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال المداخيل التي تقوم باستحداثها وما يترتب عليها من ضرائب ورسوم، وتقوم الدولة باستعمال هذه الحصيلة لتغطية النفقات العامة.
- يساهم الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال انجاز المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

المبحث الثالث: أهداف ومخاطر الاستثمار

سنتناول في مبحثنا هذا أهم الأهداف التي يرمي إليها الاستثمار والمخاطر التي يتعرض لها

المطلب الأول: أهداف الاستثمار:

- يسعى الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصادية.
- وتكمن أهداف الاستثمار فيما يلي¹:
- **تحقيق العائد أو الربح أو الدخل:** هو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع هذا الأخير، حيث من الصعب أن تجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
- **تكوين الثروة وتنميتها:** يكون الهدف عندما يضحى الفرد بالاستهلاك الحاضر (العاجل) على أمل تكوين ثروة في المستقبل.

¹ - عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991، ص. 92.

الفصل الثاني مدخل لدراسة الاستثمار

- تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة: يتم توفير السيولة من أجل مواجهة الحاجات المتوقعة وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
- المحافظة على قيمة الموجودات: حيث يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار. وتقلبها .
- كما نجد بعض الأهداف القانونية والتي تتمثل في:
- العمل على تحقيق مكانة (اسم) في السوق وذلك بتحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات.
- تنمية الأرباح عن طريق زيادة الإيرادات.
- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة.
- تدعيم الهيكل الاقتصادي.
- تخصيص أنشطة جديدة.
- القضاء على البطالة وذلك بخلق مناصب شغل.
- تصدير المنتجات والسلع للحصول على العملة الصعبة.
- العمل على تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- العمل على اختراق أسواق توصف بصعوبة اختراقها حيث تتيح عوائد كبيرة

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار

تنقسم المخاطر عادة إلى قسمين رئيسيين¹:

- أ- **المخاطر النظامية**: وهي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في السوق و حركته، تتعلق بعوامل طبيعية وعوامل سياسية... الخ. و لا ترتبط مثل هذه العوامل بنوع معين من الاستثمار، وإنما عندما تقع تصيب جميع مجالات و قطاعات الاستثمار. وتعود المخاطر النظامية إلى الجزء من التباين بين العوائد المحققة والعوائد المتوقعة و التي تحدث بسبب عوامل تؤثر على أسعار جميع الأوراق الموجودة في سوق الأوراق المالية، ويمكن ذكر خصائص هذه المخاطر فيما يلي:
- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام.
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين.

¹ - حيدر جردان طاهر، "مبادئ الاستثمار"، ط 1، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، 1997، ص، ص. 18، 17.

- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية؛ مثل الإضرابات العامة، حالات الكساد، التضخم، ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، الحروب أو الاغتيالات السياسية، فأسعار الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجة متفاوتة.

تكون درجة المخاطر النظامية أو السوقية مرتفعة في الحالات التالية:

- في الشركات التي تنتج سلعا صناعية أساسية كصناعة السكك الحديدية وصناعة الأدوات والمطاط.

- في الشركات التي تنتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران.

- في الشركات التي تشكل التكاليف الثابتة نسبة كبيرة من تكاليفها الإجمالية.

ب - مخاطر غير نظامية: هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين

وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. ومن هذه العوامل حدوث إضراب في شركة معينة أو قطاع معين، الأخطاء الإدارية، ظهور اختراعات جديدة والحملات الإعلامية، التغير في أذواق المستهلكين وظهر قوانين جديدة تؤثر على منتجات الشركة بالذات¹. يمكن تصنيف المخاطر غير النظامية كما يلي²:

- **مخاطر العمل:** تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل، وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.

- **مخاطر السوق:** قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها والضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

- **مخاطر السعر:** تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو تنتج عن خسارة الفائدة الموقعة، إذا ما تم الاستثمار لآجال قصيرة.

- **مخاطر القوة الشرائية للنقود:** وهي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقود المعبر عنها بالقوة الشرائية.

- **المخاطر المالية:** هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو عن عدم القدرة على تحويل الاستثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

- **المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية:** و هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية، التعليمات والقوانين، والتي من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار.

¹ - مطر محمد، "إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية"، ط2، الأردن عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص.333 .

² - حيدر جردان طاهر، مرجع سابق، ص.17.

المبحث الرابع: أثر مكونات السياسة المالية على الاستثمار

تعتبر السياسة المالية من بين السياسات التي تستعملها الدولة للتأثير على الجانب الكمي و النوعي للاستثمارات، مستخدمة في ذلك سياسة الإيرادات العامة وكذا سياسة الإنفاق العام ، وهذا قصد خلق ظروف أكثر ملائمة و تشجيعا، لتوجيه حركة و نشاط الاستثمار الخاص ، سواء المحلي أو الأجنبي باتجاه الأهداف المسطرة و التي تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والمعاصرة .

وعليه نتناول في هذا المبحث الآلية التي يتم التعامل بها مع الإيرادات العامة والنفقات العامة من أجل التأثير على هذه الاستثمارات، وعليه نبين أثر كل من سياسة الإيرادات وسياسة النفقات على الاستثمار .

المطلب الأول: أثر سياسة الإيرادات العامة على الاستثمار

إن إتباع سياسة الإيرادات كأداة للتأثير على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي يستدعي وجوبا وجود أسلوب عام موضوع على درجة عالية من الدراسة من كل الجوانب، خاصة وأنه يعتمد أساسا على مبدأ التنازل الجزئي للإيرادات، قصد تشجيع و دفع وتيرة هذه الاستثمارات ويتمثل هذا التنازل أساسا في التنازل على الإيرادات الجبائية باستخدام سياسة التحفيز الجبائي.

1- تعريف التحفيز الجبائي:

التعريف الأول: عرفها الأستاذ "قنديل" بأنها « عبارة على إعانات مالية غير مباشرة (ليس تسبيق نقدي) ذات صيغة ضريبية تقوم بها الدولة لفائدة فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين و توجه نشاطهم بغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية أو أي غرض آخر تمليه طبيعة السياسة الاقتصادية و الاجتماعية»¹.
من خلال التعريف يتضح أن التحفيز الجبائي يتمثل أساسا في التحفيز الضريبي.

التعريف الثاني: عرفتها "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" بأنها « أسلوب تأخذ الدولة، تتنازل فيه عن حقها في تحصيل الضريبة و ذلك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و بالشكل الذي يعود في النهاية بالنفع العام على الدولة و زيادة معدلات النمو الاقتصادي و التنمية الشاملة و ذلك بزيادة و تشجيع الاستثمارات التي تؤدي الى خلق فرص عمل جديدة و زيادة الإنتاج»².

¹ - معزوز نشيدة، "التحفيزات الجبائية ودورها في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة البليدة، 2004، ص.40.

² - أحمد مصطفى فكري، "الإعفاء الضريبي ودوره في جذب المستثمر الأجنبي" :

www.MOF.gov.kw/caog-news11-3.htm. le 08/03/2014 à 14 :57.

التعريف الثالث: « التخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيدته بعدة مقاييس»¹.

2- أهداف التحفيز الجبائي: تسعى سياسة التحفيز الجبائي من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تختلف من حيث طبيعتها:

1-2- الأهداف الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية للتحفيز الجبائي فيمايلي²:

- تنمية الاستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبئ الضريبي و من ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة.
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة، ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تتعدم فرص إنتاج هذه المنتجات محليا، و يمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها.
- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج.

2-2- الأهداف الاجتماعية:

اقتصاديا، الحوافز الجبائية تهدف إلى³:

- المساهمة في امتصاص حدة البطالة عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، فالامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها بتكوين و إنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية و التي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها.
- تشجيع الاستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجوهري الناتج عن تركز المستثمرين في المدن الكبرى. وانطلاقا من كل هذه الأهداف الفرعية، تحاول سياسة التحفيز الجبائي بلوغ الهدف الأساسي و هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي ستنجح عنها بالضرورة التنمية الاجتماعية.
- ويكمن هدف الدولة من سياسة التحفيز الضريبي هو الوصول إلى وضع أفضل لاقتصادها و مستوى أحسن لمجتمعها، إلا أن ذلك يتطلب منها تعبئة كل الطاقات المادية و البشرية المتاحة، وتكييفها ضمن مخططاتها التنموية و اختياراتها الإيديولوجية.

¹ - معزوز نشيدة، مرجع سابق، ص.41.

² - يونس أحمد البطريق و سعيد العزيز عثمان، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002، ص.60.

³ - شكري رجب عشاوي وسعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر بدون تاريخ، ص.75.

3- أشكال التحفيز الجبائي:

تعددت الأنماط و الأشكال التي يتخذها التحريض أو التحفيز الجبائي عامة، ما دام أنه يقوم بتشجيع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على الاستثمار و توفير مناصب شغل جديدة، في هذا الإطار هناك ثلاث أشكال أكثر شيوعا للتحفيز الجبائي و هي:

1- التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات: تخصص معظم الدول تحفيزات و تسهيلات جد مغرية تشجعا للاستثمارات الإنتاجية و جلب رؤوس الأموال لتنمية ثرواتها، و تتمثل هذه التحفيزات في:

أ- **الإعفاءات الضريبية:** ويقصد بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم، و ذلك ضمن القانون، و تلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها و بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية و السياسية¹.

و نجد في بعض الكتب سمي الإعفاء الضريبي بالإجازة الضريبية: "تلجأ أغلب الدول النامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلى إعفاء أرباح المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات من بدأ حياة المشروع، أي أن المستثمر يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب، لذلك سميت بالإجازة الضريبية"².

- إن استعمال الإعفاءات الضريبية لقيت الكثير من الجدل، نظرا للمشاكل التي تعترض جدوى هذا النوع من التحفيزات³.

ب- **التخفيضات الضريبية:** التخفيض الضريبي عبارة عن عملية يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، و تلجأ معظم الدول لهذه التقنية من أجل تخفيف العبئ الضريبي و من ثم التأثير على قرار الاستثمار.

إن التخفيض الضريبي يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، و قد يضع المشرع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض، و يكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة.

ونجد أن الأستاذ "عبد المجيد دراز" أطلق على التخفيضات الضريبية "المعدلات التمييزية"⁴ أي تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يربط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع،

¹ - طارق الحاج، "المالية العامة"، طبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص.88.

² - حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص.249.

³ - يونس أحمد البطريق و سعيد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص.85،90.

⁴ - حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص.246.

فقد ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع أو مع نسبة مآحققه من أهداف لآطة التنمية الاقتصادية.

ولعل من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوق لإحدى السلع الصناعية، و ترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة فإنها تستطيع أن تجتذب هذه الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية في ضرائبها الجمركية، و أحسن مثال على ذلك ما اتبعته كل من أستراليا و مصر في هذا المجال.

ج- نظام الإهلاك: يعرف الإهلاك على أنه الإثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث بفعل الاستخدام أو عامل الزمن. نمط الإهلاك المستخدم يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار، فهو يؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستثمر، و توفيق دفع الضريبة و يعتبر الإهلاك المعجل¹ (السريع) أحد أنماط الإهلاك التي يمكن استخدامها لتشجيع الاستثمارات الخاصة، و توجيهها في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، و التي تحقق مزيداً من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية و هناك عدة طرق² للإهلاك المعجل، و منها الطريقة السويدية للإهلاك الحر و طريقة القسط المبدئي و كذلك الطريقة البلجيكية، الطريقة الأمريكية للإهلاك الخماسي.

د- المعاملة الضريبية للأرباح و الخسائر: يعد الربح المحقق هو المصدر الأول للاستثمارات الجديدة، و لذا تعمل أغلب الدول على تقوية الحوافز لتشجيع إعادة استثمار و تنمية هذا المورد الذاتي، و قد لا يكون إعفاء هذا المصدر من الضرائب مجدياً في فترات تطبيق سياسة الإعفاء الضريبي، و لكنه أسلوب ذو أهمية في مراحل تالية لهذه السياسة، و إن كان تطبيقه و مراقبة تنفيذه يتطلب العديد من النفقات الإدارية³.

و كذلك يعد ترحيل الأرباح إلى البلد الأصلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى الحوافز الجبائية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

وتعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الغرض الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن ليس فقط للحد من الآثار السلبية للضرائب بأنواعها، بل أيضاً لتشجيع الاستثمارات الخاصة و زيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة⁴

¹ - نفس المرجع ، ص.266.

² - يونس أحمد البطريق و سعيد العزيز عثمان، ص، ص.201،202.

³ - شكري رجب عشاوي وسعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية"، مرجع سابق، ص.74.

⁴ - نفس المرجع، ص.80.

2- التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل:

بسبب التطور التكنولوجي تقلص دور العنصر البشري في العملية الإنتاجية، و ينتج عنه تخفيض في مناصب الشغل، إلا أن هذا النوع من التحفيز الجبائي يعتبر إحدى الوسائل التي تستعمل للتخفيف من هذه الظاهرة.

3- التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير: نظرا لما تلعبه الصادرات من دور كبير في الانتعاش الاقتصادي، لجأت الدول إلى جملة من التحفيزات من أجل تخفيف العبئ الضريبي على المصدرين، و توجيههم نحو الأنشطة المراد الاعتماد عليها ، و في هذا الإطار نذكر:

أ- الامتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل: يمكن للمؤسسات التي تصدر منتوجاتها أن تستفيد من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، و الذي يتناسب عادة مع فترة أو مدة الإعفاء، إذا توفرت بعض الشروط كطبيعة المنتج و التي تكون عادة المنتجات المصنعة و ليس الموارد الأولية الخام، أو على أساس شكل المنتج المصدر، أو شكل المؤسسة المستفيدة، إلا أن فعالية هذا الإجراء مرتبطة ببعض العناصر منها¹:

- التحفيز يكون فقط عندما تكون الأرباح المعتبرة ممكنة التحقيق أثناء فترة الإعفاء و هذا لا يكون ممكنا بالنسبة للمؤسسات التي تبدأ في تصدير المنتجات الغير التقليدية.

- إن هذا التحفيز لا يكون له فعالية في جلب المؤسسات الأجنبية إلا إذا كان الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات غير ملغى بالضريبة للمكلفين في أوطانهم الأصلية.

ب- الامتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية: يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الاستثمارية، يستفيد أصحاب هذه الاستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية إستيراد المواد الأولية و التجهيزات الضرورية، شريطة أن تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات و السلع التي تصدر، إضافة إلى أن بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير أو المعاد تصيرها مباشرة، و التي تعالج في أماكن مخصصة تعرف باسم المناطق الحرة و التي تسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة و إيجاد مناصب عمل و نقل التكنولوجيا، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية، و يعتبر مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية أو المعدلات التمييزية².

¹ -- بن جوزي محمد، "الإصلاحات الجبائية و انعكاساتها الاقتصادية و المالية في الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص.61.

² - علي بوشمال ، "دراسة تحليلية للمناطق الحرة و آفاقها في الجزائر"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، ص.70.

ج- الامتيازات المتعلقة برقم الأعمال: يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال و الرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، إذ تعتمد عليها الدول التي تركز إيراداتها على هذا النوع من الإعفاء المنتجات المصدرة قدرة على الانتشار في الأسواق الخارجية و القدرة على المنافسة و تكون هذه الإعفاءات جزئية أو كلية حسب التشريع الجبائي المطبق في البلد¹.

المطلب الثاني: أثر سياسة النفقات العامة على الاستثمار

تعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر على الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، من خلال قيام الدولة بتمويل الهياكل و البنى التي من شأنها أن تهئ الأرضية و المناخ المناسبين لهذه الاستثمارات التي يعجز القطاع الخاص القيام بها لارتفاع تكاليفها، خاصة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة و المنافسة و كذا حرية انتقال رؤوس الأموال.

و تتمثل مجالات الإنفاق في:

- الإنفاق على البحث و التطوير.

- تحويل الديون إلى استثمارات.

- الإنفاق على البنية التحتية (الطرق، الموانئ، المطارات، الاتصالات).

- تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية.

1- الإنفاق على البحث و التطوير: إن التطور الحاصل في وسائل الإنتاج و نوعيته دفع العديد من الدول إلى ضرورة اللجوء إلى الإبداع و الابتكار، من أجل توفير الإمكانيات البشرية و المادية المتطورة للاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية و هذا لزيادة فعاليتها².

من هذا المنطلق تزايد دور الدول في تسيير العلاقات القائمة بين التكنولوجيا و الاستثمار، من خلال تمويل التكنولوجيا التي تعتبر من العوامل المعاصرة للنمو الاقتصادي.

2- تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات: و تعتبر من بين سياسات الإنفاق التي تستعملها الدول المدينة للتخفيف من مديونيتها الخارجية من جهة، و من جهة أخرى وسيلة لجلب الاستثمارات الأجنبية. حيث تعاني أغلب الدول و خاصة الدول النامية من مشكل المديونية الخارجية³.

¹-شاشوة حميد، "تحديات المناطق الحرة الصناعية في ظل العولمة"، رسالة ماجستير (غير منشورة) فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، 2003، ص.27.

² - محمد مرابطي، قضايا هامة و آليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا و توظيفها في الوطن العربي:

www.arabschoul.org.sy/célébration/D.Mohamed%20mrayati.doc page03 le 08/04/2015 à 14:22.

³ - صباح نعوش، صعود صاروخي في حجم المديونية:

www.Aljareera.net/nr/exeres/1899D715-4D84-4007-AC9C-73787EE7B37.htm#0 page03 le 08/04/2015 à 14:50.

و في ظل تفاقم حدة المديونية و العجز على سدادها عند وصول أجل استحقاقها، اضطرت هذه الدول إلى جدولة ديونها، إلا أن هذه الأخيرة خدمت مصلحة الدائنين (الدول المتقدمة، المؤسسات و الشركات الدولية) أكثر مما خدمت مصلحة البلدان المدينة، و ذلك لما ترتب عنها من تنامي حجم المديونية، ووضع الشروط القاسية¹. الأمر الذي دفع بعض الدول إلى التخلي عن إمكانية اللجوء إلى إعادة جدولة الديون، و اعتمدت إدارة نشطة لمديونيتها عن طريق إيجاد بدائل أخرى، و منها تحويل الديون إلى استثمارات.

3- الإنفاق على البنية التحتية: إن توفير البنية الاقتصادية يعتبر مهما من حيث خلق الطلب و تحفيز القطاع الخاص المحلي و الأجنبي على الاستثمار، إذ أن توفير وسائل المواصلات و الاتصالات تعتبر من إيجابيات المناخ الملائم للاستثمار في المؤسسات بكافة أحجامها، صغيرة و متوسطة و كبيرة، فقد أصبح من الضروري توسيع عمليات الدولة في الإنفاق على الطرق و الشوارع و محطات الإرسال الإذاعي، و المطارات و الموانئ و المرفأء و شبكة الكهرباء ومياه الشرب و الري².

و يعتبر إصلاح و تقوية البنية الأساسية أمرا شديدا الأهمية لاستقطاب الاستثمارات، و مدى توفير الطاقة و الاتصالات و الطرق المرصوفة، و إنجاز الموانئ و المطارات، كما أن سهولة الوصول إلى الماء النقي ووسائل الانتقال إلى أمكنة العمل، و الكهرباء، كل هذه تتشأ عنها مكاسب محسوسة و ملموسة، و تشجع المستثمر المحلي و الأجنبي للقيام بمشاريعه الاستثمارية، و تبين الدراسة الحديثة للبنك الدولي أن مسألة توفير التمويل للمشاريع البنية التحتية تأتي من ضمن محفزات المستثمر الأجنبي³.

4- تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية:

إن تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية تعتبر من بين سياسات الإنفاق التي اتبعتها العديد من الدول، قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، و هذا لتخفيض تكلفة الاقتراض على المستثمرين، و باعتبار أن أغلب الدول اتبعت سياسة تحرير النظام المصرفي و إدماج القطاع الخاص في هذا الميدان، فإن الفارق ما بين أسعار الفائدة الحقيقية و أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستثمارية تتحملها الدولة و تقوم بتسديدها لصالح البنوك التي قامت بعملية الإقراض و بالتالي فهي تكلفة تتحملها خزينة الدولة. تؤثر أسعار الفائدة طويلة الأجل على الاقتصاد برمته عن طريق دورها في تمويل مشاريع القطاع الخاص فعندما تنخفض معدلاتها تهبط كلفة

¹ - الاجتماع الرابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية للمرآز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، طنجة، المغرب: www.uneca-na.org/un/s/E9hinares%20etr%20E9unions/report%20Debt%20ar.DOC le 09/04/2015 à 14:22 .

² - ضياء مجيد الموسوي، "العولمة و اقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.138.

³ - نفس المرجع، ص.140.

الحصول على القروض فترتفع المقدرة الإنتاجية للمشاريع و يزداد الاستهلاك و تتراجع البطالة و تتحسن معدلات النمو، لذلك تركز السياسات الاقتصادية الحديثة في البلدان النامية و الصناعية على تقليص أسعار الفائدة¹.

¹ - تنظيم أسعار الفائدة في الاتحاد النقدي الخليجي المرتقب:

www.ALWATAN-NEWS.COM/DATA/20050626/INDEX.ASP?CONTENT=ecs5 le 08/03/2015 à 14 : 22 .

خلاصة الفصل :

مما سبق نستخلص:

- يعتبر الاستثمار من العناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي، فقد حظي باهتمام العديد من الدارسين و المفكرين الاقتصاديين، لأنه يمثل قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي.

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار نستنتج أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه باعتباره مرتبط أشد الارتباط بالدخل الوطني، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدرا مهما له، وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

إن الغرض من الاستثمار و مهما كان نوعه هو تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف باختلاف

النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، إلا أن هناك مجموعة من المخاطر تحول دون تحقيق هذه

الأهداف و التي تنحصر أساسا في المخاطر النظامية و المخاطر الغير النظامية.

وأخيرا وبشكل عام يعتبر الاستثمار من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية و تحقيق استقرارها الاقتصادي و العمل على إشباع احتياجاتها الأساسية و تنمية ثرواتها الوطنية.

الفصل الثالث

السياسة المالية كأداة
للتأثير على الاستثمار
-حالة الجزائر-

تمهيد:

لقد عرفت الاستثمارات خلال فترة الاقتصاد المخطط مظاهر ضعف كبيرة و إختلالات حادة، ناتجة عن طبيعة السياسات المطبقة في مجال الاستثمار و التي كانت ترسم وفق معايير يفرضها النظام الاقتصادي السائد خلال تلك الفترة، حيث تركز أساسا على الاستثمارات التابعة للقطاع العام.

وعليه منذ نهاية الثمانينات باشرت الدولة مجموعة من الإصلاحات و التي مست بشكل كبير السياسات المتعلقة بالاستثمار و تعتبر السياسة المالية واحدة منها، باعتبارها أداة فعالة في التأثير على الاستثمار، خاصة بعد السماح للقطاع الخاص بالدخول و المساهمة في النشاط الاقتصادي، و كذا تشجيع الاستثمارات الأجنبية، بحيث ابتداء من قانون المالية لسنة 1990، لم تعد هناك تفرقة اقتصادية و قانونية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية، خاصة و أجنبية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات المتعلقة بالسياسة المالية جاءت لتجسيد انعكاسها الايجابي على هذه الاستثمارات، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص المحلي و الأجنبي، و في هذا الفصل سنعالج السياسة المالية بعد الإصلاحات وكذا وضعية الاستثمار بعد هذه الإصلاحات وكيفية تدخل السياسة المالية في تشجيع الاستثمار.

كانت السياسة المالية المعتمدة في الجزائر قبل التسعينات سياسة توسعية معتمدة على النفقات التحويلية بالدرجة الأولى . و بحلول الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من نقص موارد ميزانية الدولة، كان لازما القيام بإصلاحات اقتصادية مست جوانب السياسة المالية وتحت الإصلاحات المدعومة من المنظمات الدولية على تخفيض الإنفاق العمومي، فتم الانتقال إلى اعتماد سياسة مالية انكماشية.

المطلب الأول: السياسة المالية للفترة 1990-1998

لقد تبنت الجزائر ، خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، سياسة اقتصادية تختلف عن السياسة الاقتصادية المعتمدة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من نفس القرن . وتم تنفيذ هذه السياسة في إطار برامج الإصلاح المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث استهدفت سياسة الإصلاح السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة الذي كان يمول عن طريق الإقراض الداخلي والخارجي .وللاقتراض المفرط انعكاساته على المؤشرات الاقتصادية الكلية . وتم اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة وترشيد النفقات .

أولاً: السياسة الضريبية خلال الفترة 1990-1998: يقودنا الحديث عن السياسة الضريبية إلى التركيز على أهم الأحداث ذات الصلة بالنظام الضريبي الجزائري إذ شهد هذا الأخير، منذ الاستقلال خاصة انطلاقاً من سنة 1988، عدة تغييرات زادت عمقا مع الإصلاحات التي شرع فيها في سنة 1992 والتي أدت إلى إعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري. تجلت هذه التغييرات في إعادة هيكلة المعدلات الضريبية، تأسيس ضرائب جديدة، إلغاء بعض الضرائب التي كانت موجودة.

تتكون الإيرادات العامة لميزانية الدولة الجزائرية من قسمين رئيسيين هما الإيرادات الضريبية (الإيرادات الإجبارية) و الإيرادات غير الضريبية (الإيرادات الاختيارية)¹.

تتمثل الإيرادات الضريبية في الجباية العادية والجباية البترولية.

وتضم الإيرادات غير الضريبية أربعة أنواع من الاقتطاعات²:

- الدومين :هو عبارة عن الإيرادات أملاك الدولة المتمثلة في حصيد استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم.

- الإيرادات المختلفة للميزانية :كإيرادات بيع المجلات والمنشورات وبعض الرسوم التي تحصل عليها من المرافق كالمتاحف والمناطق الأثرية.

- الإيرادات النظامية :التمثلة في الإيرادات المتعلقة بمقابل المخالفات والغرامات .

¹-حروشي جلول،"الضغط الضريبي في الجزائر 1993-1999"،رسالة ماجستير"، جامعة الجزائر،2000-2001، ص، ص. 88،89.

²-نفس المرجع ، ص.128.

- الإيرادات الاستثنائية: المتمثلة في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي، وحقوق الدخول والهبات المقدمة من الخارج.

الجدول رقم 01: يوضح تطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1998

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات الكلية	160.20	272.40	316.80	320.10	434.20	600.85	825.16	926.67	774.51
الجبابة البترولية	76.20	161.50	201.30	185.00	222.18	336.15	496.00	564.77	378.56
الجبابة العادية	78.80	106.20	109.10	126.10	175.96	233.15	290.60	314.01	329.13
إيرادات أخرى	5.20	4.70	6.40	9.00	36.06	31.55	38.56	47.89	66.13
الإيرادات الكلية/ تج المحلي الخام	28.9	31.6	29.5	26.9	29.2	30.00	32.1	33.3	27.4
جبابة البترولية/ الإيرادات الكلية	47.56	59.28	63.54	57.79	51.16	55.94	60.10	60.94	48.87
الجبابة العادية/ الإيرادات الكلية	49.18	38.98	34.43	39.39	40.52	38.80	35.21	33.88	42.58
جبابة البترولية/ تج المحلي الخام	13.74	18.73	18.73	15.55	14.93	16.76	19.30	20.31	13.37
الجبابة العادية/ تج المحلي الخام	14.21	12.31	10.15	10.60	11.83	11.62	11.30	11.29	11.65

المصدر: موقع وزارة المالية. www.mf.gov.dz

من الجدول يلاحظ أن الإيرادات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 1990 إلى سنة 1997 فقد كانت الإيرادات الكلية في سنة 1990 حوالي 16020 مليار دينار جزائري، أي ما نسبته 28,9 % من الناتج الداخلي الإجمالي، وفي سنة 1997 وصلت إلى 926,67 مليار دينار جزائري وما نسبته 33,3 % من الناتج الداخلي الإجمالي، أما سنة 1998 فقد شهدت تراجعا في الإيرادات الكلية حيث بلغت 774,51 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 27,4 % من الناتج الداخلي الإجمالي.

كما يلاحظ من الجدول أن نسبة مشاركة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات الكلية هي نسبة كبيرة خلال كل السنوات وهي تتجاوز % 50 إذا تم غض الطرف عن سنتي 1990 و 1998 التي لم تتجاوز فيهما نسبة المشاركة. % 48 وبما أن نسبة مشاركة الإيرادات البترولية كبيرة تتجاوز % 50 نحاول معرفة أسباب ارتفاع هذه الإيرادات البترولية وذلك من خلال معرفة أسعار النفط، و معرفة أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري .

الجدول رقم 02: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1998

الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر البرميل	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.41	17.47	21	12.85

المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص. 405.

- يلاحظ من خلال الجدول أن أسعار النفط هي غير مستقرة وتشهد ارتفاعا وانخفاضا، وذلك لوجود عدة عوامل تؤثر في تحديدها، الأمر الذي له انعكاسات على الجباية البترولية بصفة خاصة و إيرادات الميزانية بصفة عامة، فيلاحظ أنه في سنة 1990 كان سعر البرميل من البترول يقدر ب 24,34 دولار أمريكي وفي سنة 1998 انخفض إلى أقل من 13 دولار أمريكي .ويصعب التنبؤ بأسعار النفط، الأمر الذي دفع الدولة إلى انتهاج إصلاحات ضريبية من أجل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، لكون الجباية العادية تعرف نوعا من الاستقرار مقارنة بالجباية البترولية.

وتساعد معرفة أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في معرفة انعكاسات سعر صرف الدولار على إيرادات الميزانية العامة للدولة.

الجدول رقم 03: تطورات أسعار الصرف خلال الفترة: 1990-1998

الوحدة: دينار جزائري.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الدولار الواحد بالدينار الجزائري	8.9	18.437	21.836	23.345	35.059	47.663	54.74	57.73	58.71

المصدر: - زهي محمد الأمين، أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية وانضمامها إلى "OMC" 1994-2007، مذكرة ماجستير علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص.73.

يلاحظ من الجدول أن سعر صرف الدولار عرف تطورا فقد كان سعر الدولار الواحد الأمريكي في سنة 1991 يقابل 18,437 دينار جزائري ليصبح سنة 1993 يقابل 23,345 دينار جزائري أي بزيادة قدرها 4,908 دينار جزائري ، وفي سنة 1998 أصبح دولارا واحدا أمريكيا يقابل 58,71 دينار جزائري. وهذا الانخفاض في قيمة الدينار كان نتيجة سياسة التخفيض المنتهجة من قبل بنك الجزائر، بعد اعتقاد المنظمات الدولية بأن سعر الدينار لم يكن يعكس قيمته الحقيقية. ولقد تم الشروع في هذا التخفيض ابتداء من نهاية شهر سبتمبر 1991¹. ويعزز إصلاح سعر الصرف وإعطاء الدينار قيمته الحقيقية من قدرة الدولة على التصدير، كما تؤدي أسعار الصرف دورا هاما في تقليص العجز في موازين المدفوعات. ويرى صندوق النقد الدولي بأن البلدان التي تعاني من العجز غالبا ما تقوم بتحديد أسعار صرفها بطريقة تحكمية لا تعكس حالة السوق، و تكون هذه الأسعار في الغالب مبالغا فيها مما يقلص من تنافسية الاقتصاد.

لقد جاءت الإصلاحات الضريبية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 1992 في سياق تحولات شهدتها الساحة الدولية والوطنية ، دفعت بالحكومة إلى تشكيل لجنة وطنية للإصلاح الضريبي والتي قدمت سنة 1989 تقريرا مفصلا عن النظام الضريبي دخل بموجبه الإصلاحات الضريبية حيز التنفيذ سنة 1992 وكانت أهداف الإصلاح تكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني و تطوير المؤسسة بالتكيف مع الديناميكية الاقتصادية². تميزت السياسة الضريبية ما بين 1990 - 1993، بإدخال قانون المالية لسنة 1991 ضرائب جديدة، و قام بمجموعة من التعديلات تمثلت في إنشاء الرسم على القيمة المضافة عوضا عن الرسم الإجمالي على الإنتاج

¹ - بن شهرة مدني، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، ط1 ، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص.135 .

² - ناصر مراد، "تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، 2004، ص.197.

والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، كما تم تعديل سلم الاقتطاع الضريبي على مداخيل الأشخاص الطبيعيين وشركات التضامن....إلخ.

ولقد سعت السلطات إلى البحث عن موارد مالية جديدة بتوسيع الوعاء الضريبي من خلال الحوافز الضريبية ضمن قوانين الاستثمار، خاصة قانون الاستثمار لسنة 1993.

وتميزت السياسة الضريبية للفترة 1994-1998 بكونها توسعية، بحيث تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38% سنة 1994، كما تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وهذا بتخفيضه من اثني عشر معدلا إلى ست معدلات سنة 1994.

ثانيا: السياسة الانفاقية خلال الفترة 1990-1998: يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للميزانية إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقة، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات¹.

نفقات التسيير و هي النفقات الجارية.

نفقات التجهيز و هي النفقات الاستثمارية.

- تعبر نفقات التسيير عن النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكتب....إلخ². وهي لا تقوم بإنتاج قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

- أما نفقات التجهيز التي لها طابع استثماري الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني، و بالتالي ازدياد ثروة البلاد. لقد تميزت السياسة الانفاقية خلال الفترة 1990-1998 بطابعها الانكماشى تنفيذا لتوصيات المنظمات الدولية بخصوص تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتي تقضي بترشيد الإنفاق العام عن طريق رفع الدعم المقدم للمواد الاستهلاكية وكذلك تجميد الأجور، وفتح المجال للخواص للقيام بالاستثمار.

¹- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص.347.

²- محرز محمد عباس، "اقتصاديات الجباية و الضرائب"، ط4، الجزائر، دار هومة، 2008، ص77

الجدول رقم 04: تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 1990-1998

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النفقات الكلية	142.50	235.30	308.70	390.50	461.90	589.09	724.61	845.20	875.74
نفقات التشغيل	96.90	183.30	236.10	288.90	344.72	444.43	550.60	643.56	663.86
نفقات التجهيز	45.60	52.00	72.60	101.6	117.17	144.66	174.01	201.64	211.88
النفقات الكلية/ PIB	25.70	27.3	28.7	32.8	31.1	29.4	28.2	30.4	30.9
نفقات التشغيل/ النفقات الكلية	68	77.9	76.48	73.98	74.63	75.44	75.98	76.14	75.80
نفقات التجهيز/ النفقات الكلية	32	22.09	23.51	26.01	25.36	24.55	24.55	23.85	24.19
نفقات التشغيل/ PIB	17.47	21.26	21.96	24.28	23.17	22.66	22.66	23.14	23.45
نفقات التجهيز/ PIB	8.22	6.03	9.75	8.54	7.87	7.21	7.21	7.25	7.48

المصدر: موقع وزارة المالية. www.mf.gov.dz

يلاحظ من الجدول أن النفقات الكلية تميزت بالارتفاع رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة قصد تخفيضها أو على الأقل استقرارها من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامة، فيلاحظ أن نفقات التشغيل و نفقات التجهيز عرفت ارتفاعا مستمرا. فبلغت النفقات الكلية على سبيل المثال في سنة 1994 مبلغ 461,90 مليار دينار أي ما يعادل 31,1 % من الناتج الداخلي الخام (PIB) منها 344,72 مليار دينار كنفقات تشغيل وهي تعادل 23,17 % من PIB ، و قد بلغت نفقات التجهيز 117,17 مليار دينار أي ما نسبته 7,87 من PIB أي ما يعادل % 25,36 من النفقات الكلية لسنة 1994 ، وعموما كان لنفقات التشغيل الحظ الأوفر من النفقات الكلية خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: السياسة المالية خلال الفترة 1999-2013

شهدت هذه الفترة، إتباع سياسة مالية توسعية بخلاف السياسة المالية للفترة 1990-1998 وذلك من خلال البرامج التي سطرته الدولة خلال هذه الفترة حيث تم تخصيص حجم كبير من الموارد المالية لتمويل البرامج الاستثمارية العامة التي ارتفعت من حوالي 7 مليار دولار (552 مليار دينار) في برنامج الانعاش 2001-2004 إلى 55 مليار دولار (3800 مليار دينار) في برنامج دعم النمو الأول 2005-2009 إلى 286 مليار دولار (21214 مليار دينار) خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 وقد شهدت الإيرادات الكلية هي الأخرى نموا كبيرا بفضل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط والذي كان له تأثيره الايجابي على الجباية البترولية، وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة. ولأنها بقيت تعتمد على العائدات من المحروقات، فان قطاع الطاقة ظل استراتيجيا، وهو ما دفع الى العمل على تطوير أنواع أخرى من الطاقة لاسيما الغاز الصخري¹.

أولا- السياسة الضريبية خلال الفترة 1999-2013: قد تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات الكلية، والجباية بصفة عامة والجباية البترولية بصفة خاصة، لأن الارتفاع في الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة يرجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في أسعار البترول الذي شهدته سوق النفط.

¹ صالح صالح، "تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و إستراتيجية النمو الغير متوازن" ،الفترة 2001-2014 ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثالث عشر، سنة 2013 ،الجزائر 2013،ص.13.

الجدول رقم 05: تطورات الإيرادات الكلية خلال الفترة 1999-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	الإيرادات الكلية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	إيرادات أخرى	الإيرادات الكلية/ PIB	الجبائية البترولية/ الإيرادات الكلية	الجبائية العادية/ الإيرادات الكلية	2006 الجبائية البترولية/ PIB	الجبائية العادية/ PIB
1999	950.50	560.12	314.77	75.61	29.4	58.42	33.11	17.30	9.72
2000	1124.93	720	349.50	55.43	27.30	64	31.06	17.46	8.47
2001	1389.74	840.60	398.24	150.90	32.9	60.48	26.45	19.88	9.42
2002	1576.68	916.40	150.90	177.39	34.9	58.12	30.62	20.26	10.67
2003	1525.55	836.06	32.9	164.57	29.1	54.80	34.40	15.93	10.00
2004	1606.40	862.20	60.48	163.79	26.2	53.67	36.13	14.05	11.08
2005	1713.99	899	640.47	174.52	22.7	52.45	37.36	11.19	8.48
2006	1841.93	916.00	720.88	205.04	21.8	49.73	39.13	10.82	8.52
2007	2780.32	1890.61	775.15	114.56	29.26	68	27.16	19.19	8.16
2008	2896.69	1715,4	983,63	197,66	26,23	59,21	33,95	15,53	8,90
2009	73350,5	1927,00	1171,7	251,87	27,64	57,51	34,97	15,89	9,66

المصدر: موقع وزارة المالية. www.mf.gov.dz

يلاحظ من الجدول أن الإيرادات الكلية هي في ارتفاع مستمر ففي سنة 1999 كانت الإيرادات الكلية تبلغ 950.50 مليار دينار جزائري ووصلت في سنة 2002 إلى 1576.68 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 626.18 مليار دينار خلال ثلاث سنوات أي بمعدل نمو قدره 65.87% وفي سنة 2006 بلغت الإيرادات الكلية 1841.93 مليار دينار جزائري و تدعو هذه الزيادة المستمرة في الإيرادات الكلية خلال الفترة 1999-2009، إلى تحليل الإيرادات الكلية من حيث مكوناتها من جبائية عادية و جبائية بترولية، لمعرفة أي منهما يساهم بشكل أكبر في تكوين الإيرادات الكلية. يلاحظ من الجدول أنه كان للجبائية البترولية خلال كل السنوات نسبة كبيرة في تشكيل الإيرادات الكلية الكلية، الأمر الذي يتطلب تحليل هذه الجبائية البترولية من حيث العوامل المؤثرة عليها، من أسعار نفط، أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

الجدول رقم 06: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1999-2013

الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر البرميل	13.22	28.07	23.01	24.03	28.02	38.06	54.4*	65.4*	74.4*	99.97**	62.2**	80.2**	112.9**	111.51**	109.38**

المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سابق ، ص.405 .

* تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2008 ، 172.

** من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مختلفة لبنك الجزائر، التقارير من سنة 2000 إلى سنة 2013 .

يلاحظ من الجدول أن سعر البرميل شهد على العموم ارتفاعا مستمرا، فقد كان في سنة 1999 لا يتعدى 14 دولار أمريكي للبرميل، ليصبح في سنة 2000 يتعدى 25 دولار للبرميل ثم انخفض في سنة 2001 إلى اقل من 24 دولار للبرميل، ليعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2002 واستمر في الارتفاع حيث وصل في سنة 2011 إلى أكثر من 112 دولار للبرميل، و كان لهذا الارتفاع في أسعار النفط انعكاساته الايجابية على الإيرادات العامة وبالأخص الإيرادات من الجباية البترولية.

وشهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري تغيرات طفيفة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 07: تطورات أسعار الصرف خلال الفترة 1999-2013

الوحدة: دينار جزائري.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الدولار الواحد بالدينار الجزائري	66.64	75.28	77.26	72.69	77.39	72.07	73.32	72.64	69.35	64.58	72.64	74.31	72.11	77.54	78.53

المصدر: تقرير البنك الدولي لسنة 2013.

يلاحظ من الجدول أن سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري شهد تغير هاماً في بداية الفترة، فقد انخفضت قيمة الدينار الجزائري ما بين سنة 1999 إلى 2000 بـ 8.05 دينار. وفي سنة 2003 ارتفعت قليلاً قيمة الدولار مقابل الدينار الجزائري وذلك بمستويات متقاربة إلى غاية سنة 2008 أين تراجع قيمة الدولار مقابل الدينار ما بين سنة 2003 إلى 2008 بـ 12.81 دينار و ذلك بسبب أزمة الرهن العقاري، ثم ليستمر بعد ذلك في الارتفاع حيث وصل سعر الدولار الواحد بالدينار الجزائري سنة 2012 إلى 77.54 دينار جزائري . كما كانت الجباية العادية في ارتفاع مستمر ففي سنة 1999 كانت حصيلتها الجباية العادية 314.77 مليار دينار، لتصل في سنة 2003 إلى 524.93 مليار دينار أي بنسبة نمو قدرها % 66.76 وهي نسبة مرتفعة خلال أربع سنوات.

ثانياً- السياسة الاتفاقية خلال الفترة 1999-2013: في هذه الفترة عرفت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً الأمر الذي كانت له انعكاسات على الوفورات المالية للجزائر من حيث إيرادات الميزانية ، احتياطات سعر الصرف لديها، حيث عرفت احتياطات سعر الصرف في سنة 1999 مستوى 4.40 مليار دولار أمريكي لتقفز في السنوات 2005-2006-2007 إلى نحو 56.18 مليار دولار ، 77.78 مليار دولار، 110.18 مليار دولار على التوالي¹. ولقد تزامنت هذه الفترة مع انتهاء الجزائر من العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 وارتفاع معدل الفقر والبطالة؛ الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى إتباع سياسة مالية توسعية عكس السياسة المالية للفترة 1990-1998 التي كانت انكماشية.

¹-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008 " ، سبتمبر 2009، ص.03.

الجدول رقم 08 : تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 1999-2009

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية/الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية	النفقات الكلية
1999	961.68	774.70	186.99	29.7	80.55	19.44	23.92	5.77
2000	1178.12	856.19	321.93	28.6	68	32	20.76	7.80
2001	1321.03	963.63	357.40	31.3	72.94	27.05	22.80	8.45
2002	1550.65	1097.72	452.93	34.3	70.8	29.20	24.27	10.01
2003	1690.18	1122.76	576.41	32.2	66.42	33.57	21.40	10.81
2004	1891.77	1251.06	640.71	30.8	66.13	33.86	20.38	10.44
2005	2052.04	1245.13	806.91	27.2	60.67	39.32	16.50	10.69
2006	2453.11	1437.87	1015.14	29.0	58.61	41.38	17	12
2007	3281.86	1874.60	1407.26	34.55	57.12	42.88	19.73	4.81
2008	3816,86	1918,83	1898,03	34.56	50.27	49.72	17,37	17.18
2009	3928,67	2098,65	2456,65	34,41	53,41	62,53	17.31	20,26

المصدر: موقع وزارة المالية. www.mf.gov.dz

يلاحظ من الجدول أن النفقات الكلية شهدت خلال الفترة هذه بصفة عامة تزايدا مستمرا ودون انخفاض، وفي الفترة 1999 كانت النفقات العامة تصل إلى 961.68 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 29.7 % من PIB، فوصلت في سنة 2001 إلى 1321.03 مليار دينار جزائري وما يعادل 31.3 % من PIB ويقدر معدل نمو النفقات الكلية ما بين 1999 و 2001 ب : 37.36 % وشهدت النفقات العامة زيادة خلال الفترة 2002-2007 حيث تعود إلى البرامج التي انتهجتها خلال هذه المرحلة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 .

المبحث الثاني: تشخيص وضعية الاستثمار بعد الإصلاحات

يقود الحديث على الاستثمار في الجزائر، إلى التعرف على مناخ الاستثمار، وذلك بالتعرف على القوانين المنظمة للاستثمار، على الوضعية السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها. فالجزائر عرفت خلال هذه الفترة تطورا جذريا وذلك بانقائها من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد المعتمد على ميكانيزمات السوق، أدت به إلى زيادة الانفتاح. وكان لهذه التطورات انعكاسات على السياسة الاستثمارية في الجزائر، وذلك بإعطاء الاقتصاد الجزائري حرية أكبر للاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك من خلال القوانين والتشريعات والامتيازات والضمانات الممنوحة له.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

يؤدي مناخ الاستثمار دورا كبيرا في جذب الاستثمارات ، وذلك لما لعبته العولمة في تسهيل المعاملات بين معظم دول العالم، الأمر الذي أدى إلى تنافس الدول من أجل تهيئة مناخ استثماري يغري المستثمرين. و الجزائر كغيرها من هذه الدول، اهتمت بمناخ الاستثمار وعملت على تحسينه و إزالة العراقيل والصعوبات من أجل جذب هذه الاستثمارات للمشاركة في عملية التنمية، وذلك بسنها لقوانين الاستثمار واستحداثها لهيئات تسهر على تقديم المعلومات وتوجيه المستثمرين الراغبين في الاستثمار بالجزائر .

أولاً- الجانب السياسي والأمني: عرفت الجزائر غداة حصولها على استقلالها سنة 1962 وضع أمنيا وسياسيا مستقرا إلى غاية الثمانينيات من القرن العشرين ،أما في فترة التسعينيات فقد عرف الوضع السياسي والأمني منعرجا خطيرا ، انعكس على الاستقرار الأمني وأدى إلى تسارع في تغيير الحكومات والسياسات، وللعامل الأمني والسياسي دور كبير في جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية، ولكن مع مطلع الألفية الثالثة بدأت الجزائر تسترجع عافيتها الأمنية والعودة إلى الاستقرار السياسي بفعل سياسات الوئام المدني والمصالحة الوطنية . إلا أن الاستقرار السياسي ليس وحده المحدد لاستقطاب الاستثمارات فهناك دول لا تتمتع بهذا الاستقرار إلا أنها تعرف تدفقات استثمارية نتيجة تحكمها في العوامل الاقتصادية وقدرتها على محاربة الفساد، الرشوة والسرقة¹.

ثانيا- الوضعية الاجتماعية : يغلب على المجتمع الجزائري فئة الشباب، فحسب المعطيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات. والذي بلغ فيه العدد الإجمالي للسكان القاطنين ب 7, 38 مليون نسمة الى غاية الفاتح من جانفي 2014، وتمثل الفئة النشيطة من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-59 سنة) نسبة 64,4 % من السكان وهذا حسب آخر إحصاء لتعداد السكاني في الجزائر الذي كان سنة 2008، حيث تنظم عملية الإحصاء السكاني كل عشرة سنوات².

ويفرض هذا الوضع على الدولة توفير مناصب شغل لهذه الفئة النشيطة، كما يؤشر على عرض واسع لقوة العمل تساعد القطاعات التي تتميز بكثافة اليد العاملة مثل قطاع الزراعة.حتى وإن كانت هذه اليد تتميز بنقص خبرتها وكفاءتها.يضمن الدستور الجزائري الحق في التعليم ومجانيته، مع إجباريته في المرحلة الأساسية، كما يضمن الدستور الحق في الرعاية الصحية لكل المواطنين، فضلا عن ظروف المعيشة الملائمة للمواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل أو الذين لا يستطيعون القيام به والذين عجزوا عنه نهائيا.

ثالثا - تطور البنية التحتية: الجزائر من الدول التي تتميز بشساعة رقعتها الجغرافية وتنوع خيراتها ، حيث تترع على مساحة 2.381.741 كلم 2 وطول ساحلها 1200 كلم .وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية أفريقيا من حيث المساحة بعد السودان .أما من حيث البنية التحتية فهناك عجز مقارنة بشساعة رقعتها الجغرافية مما يجعل

¹ - زعباط عبد الحميد، " المناخ الاستثماري في الجزائر " ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 11، 2004، الجزائر، ص.62.

² <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=199797> à 15 :55 .

تنمية هذا القطاع بمثابة الفرصة المواتية لدعم الاقتصاد الوطني، حيث تتوفر الجزائر على شبكة طرق طولها 104000 كلم وهي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي¹، وهي تحتاج للصيانة والمزيد من الاهتمام. كما تعاني الطرقات من الضغط الأمر الذي جعل المسؤولين يسارعون إلى إنجاز الطريق السيار شرق-غرب، أما من ناحية شبكة السكك الحديدية فالجزائر تحتوي على شبكة بطول 4500 كلم، وتوفر أزيد من 200 محطة تجارية عملية؛ إلا أنها تحتاج لمزيد من التحديث والصيانة والتوسيع لتغطي مناطق أخرى من القطر. وبالنسبة للنقل الجوي، تتوفر الجزائر على 35 مطار وهي قليلة مقارنة مع المساحة التي تترع عليها البلاد، وهي تحتاج إلى إعادة نظر من حيث عصرنتها و تحديث الوسائل المستعملة (الطائرات، وسائل المراقبة، التوجيه.....).

بخصوص النقل البحري تحتوي الجزائر على 13 ميناء بحريا رئيسيا، منها تسعة موانئ متعددة الخدمات وأربعة مختصة في نقل المحروقات.

وقد شهد قطاع الاتصالات في الجزائر تطورا كبيرا ، وذلك نتيجة قانون جويلية 2000 الذي ألغى الاحتكار العمومي في هذا القطاع، والذي فصل خدمة البريد عن خدمة الاتصال، الأمر الذي حفز المستثمرين الخواص المحليين والأجانب للاستثمار في هذا المجال. وحدد هذا القانون أنظمة الاستثمار في هذا القطاع المتمثلة في الرخصة، التصريح، الإعلان البسيط، وكان لذلك انعكاس على انتشار وتطور خدمات الاتصال.

تغطي الكهرباء تقريبا كافة المناطق، في حين لا يغطي الغاز الطبيعي كافة المناطق؛ فهناك مناطق محرومة منه. وتعرف شبكة المياه تحسنا وتطورا، فقد بلغت نسبة توصيل الأسر بشبكات المياه الصالحة للشرب 92 % سنة 2007 مقابل 82 % سنة 2000².

المطلب الثاني : واقع الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2013

لقد جاء في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، تقليص حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد. كإستراتيجية لتسهيل ظهور قطاع خاص نشط، هذا الأخير حضي بعدة قوانين قبل التسعينات لكنه بقي متخلفا و منحصر في مجالات معينة، إذ كان يصطدم دائما بالواقع الإيديولوجي الذي تعيشه الحالة السياسية.

ومع مطلع التسعينات أبدت الجزائر نيتها الصريحة في النهوض بهذا القطاع من خلال القوانين و المراسيم التي نكتشف على إثرها طي صفحة الماضي و التوجه نحو أفق بعيد للقطاع الخاص وإعطائه دوره الحقيقي في

¹ - "دليل الاستثمار في الجزائر"، الجزائر: مطبعة حسناوية، نوفمبر 2006 ، ص.22.

² - المجلس الاقتصادي الاجتماعي، "الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة خلال السنوات 2005-2006-2007 ملخص"، أكتوبر 2008 ، ص.03.

الحياة الاقتصادية، و جعله يتكيف مع التحولات الاقتصادية التي تواجهه في ظل التفتح الاقتصادي و المنافسة، وفي هذا الإطار سنعالج الهيئات المكلفة بدعم و تطوير الاستثمار الخاص.

أولاً - هيئات دعم الاستثمار الخاص: قامت الحكومة بوضع الإطار التشريعي الجديد، الذي ينظم و يوظف الاستثمار الخاص، بهدف توفير الجو الملائم لهذه الاستثمارات، خاصة بعد إنشاء هيئات لدعم الاستثمار الخاص و التي ندرجها فيما يلي:

1- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ):

لقد أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 29/96 المؤرخ في 8 مارس 1996، و قد وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة التي تتمتع بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية، كما أن معظم الاستثمارات المنجزة عن طريق هذه الوكالة تمثل أساسا في المؤسسات المصغرة¹، وإن كان الهدف

الرئيسي من إنشائها يدخل في إطار سياسة التشغيل فإنها تتكفل بالمهام التالية²:

- تدعيم و تقديم الاستشارة و مراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستشارية، خاصة المصغرة.
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم بواسطة ANSEJ.

- تمويل بعض المشاريع عن طريق الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب بواسطة قروض بدون فائدة.
- تستفيد بصفة استثنائية المشاريع التي تستعمل تكنولوجيا جديدة أو ذات قيمة عالية من علاوة خاصة لا تتجاوز 10 % من تكلفة المشروع و قد طبقت الوكالة ثلاث صيغ من التمويل لدعم إنشاء المؤسسات خاصة المصغرة:
- التمويل الذاتي: ساهم به المستثمر بالكامل و يلجأ إلى الوكالة من أجل الحصول على المزايا الضريبية.
- التمويل الثنائي: ساهم المستثمر بجزء من تكلفة المشروع و تتحمل الوكالة الجزء الباقي في شكل قروض طويلة الأجل بدون فائدة.

- **التمويل الثلاثي:** يساهم كل من المستثمر و الوكالة و البنك في تكلفة المشروع بنسب مختلفة. و قد كان لهذه الوكالة الفضل في المساعدة على إنشاء العديد من المؤسسات خاصة المصغرة في وقت كانت تعاني الجزائر من ركود اقتصادي، إلا أنها تميزت ببطء الإجراءات الإدارية، و عدم متابعة فترات التجسيد و التشغيل للمشاريع، مما

¹- بلحمدي سيد علي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع إدارة الأعمال، جامعة البلدة، 2005، ص.12.

²- المرسوم التنفيذي رقم 96-29 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، المؤرخة في 09-09-1996.

أدى إلى العديد من التجاوزات من طرف المستثمرين، كما نتج عن ذلك عدم وجود أرقام حقيقية تبين حجم العمالة الحقيقي الذي استطاعت تحقيقه هذه الوكالة.

توزيع الشهادات المسلمة حسب قطاعات النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى نهاية 2010

الجدول رقم: 09

قطاعات النشاط	عدد الشهادات المسلمة	عدد مناصب الشغل	نسبة عدد الشهادات المسلمة (%)
خدمات	110336	292910	31.26
الزراعة	74615	198476	21.14
الصناعة التقليدية	44536	139997	12.61
الصناعة	31554	109644	8.94
نقل المسافرين	24643	60548	6.98
نقل البضائع	23179	49208	6.56
البناء والأشغال العمومية	18869	69516	5.34
نقل التبريد	13679	28877	3.87
الصيانة	4472	12180	1.26
الأعمال الحرة	4664	11282	1.32
الصيد	1719	6949	0.48
الري	663	2471	0.18
المجموع	352929	982058	100

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية رقم 14 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية

التقليدية، مديرية المنظومات الإعلانية والإحصائية ، ص.34 .

من الجدول يلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من ناحية إقبال الشباب على الاستثمار فيه، حيث بلغت الشهادات المسلمة في هذا القطاع إلى 31.26 % من إجمالي الشهادات المسلمة، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الزراعة بنسبة 21.14 %، أما قطاع الصيد وقطاع الري فإن نسبة عدد الشهادات المسلمة لهذين القطاعين في مجموعها فهي لا تتجاوز 1%.

2- الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار (ANDI):

لقد أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و بموجبه حدد مبادئ و أساليب تشجيع الاستثمار في الجزائر وفق مبدأ التعامل بنفس

الأسلوب مع المستثمر المحلي و الأجنبي، و قد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الاستثمار APSI لسنة 1993، التي أنشئت وفقا لما نصت عليه المادة 07 من قانون الاستثمارات، و انطلاق نشاطها في مارس 1995، و تسعى الوكالة إلى القيام بالمهام التالية¹:

- ضمان ترقية الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسة، و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، و التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

كل هذه المهام هدفها ترقية و تطوير الاستثمار الخاص، و تشجيع روح المبادرة لدى المستثمرين من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية التي كانت تتميز بها قوانين الاستثمار السابقة. خاصة المتعلقة بالفترة التي تستغرقها عملية دراسة الملفات و المقدرة ب 30 يوما. و التي كانت تستغرق 60 يوما في الوكالة APSI السابقة.

3- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية: لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من سنة 1993 و ذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي مكلفة ب²:

- تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها.
 - تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
 - تبني سياسة ترقية للقطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- و في سنة 2002 تم ضم قطاع الصناعات التقليدية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا التطوير الصناعات التقليدية كجزء من المؤسسات المصغرة فهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه و تأطير و مراقبة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- وقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية سنة 2008 إلى 519526 ، و في نهاية 2009 بلغت عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسجلة ب 625069 مؤسسة أي بزيادة تقدر ب 105543 مؤسسة .

4- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

¹ - المادة رقم 06، من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 22-08-2001.

² - بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص.72.

تم إنشاء هذه الوكالة بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و تعتبر هذه الوكالة حسب القانون الذي ينظمها و بسيرها كهيئة تنشط تحت وصاية الوزير تم إنشاء هذه الوكالة بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و تعتبر هذه الوكالة حسب القانون الذي ينظمها و بسيرها كهيئة تنشط تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة الصغيرة و المتوسطة و هذا في إطار¹:

- إنجاز دراسات عامة لاقتراح محاور التنمية لتدعيم القطاع الصناعي.

- إنشاء بنك المعلومات الصناعية لصالح تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

في إطار تشجيع دور الاستثمار الخاص في عملية التصدير، أنشئ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 234/96 الصادر في 01 أكتوبر 1996، مهامه الأساسية تتمثل في²:

- المشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، و تطبيق السياسات الوطنية في المبادلات التجارية.

- تنشيط برامج دعم و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و كذا رصد و تحليل الأوضاع الهيكلية للأسواق الدولية بهدف تسهيل تصدير المنتجات الوطنية.

- إنشاء بنك للمعطيات المتعلقة بمجال المبادلات الخارجية، و القيام بالدراسات الإستراتيجية في مجال التجارة الدولية.

6- لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (CALPI):

أنشئت سنة 1994 و هي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المؤسسات و تقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع³.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولاً: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتنوع الدول التي تستثمر في الجزائر لذلك سنحاول معرفة أكثر الأقاليم استثماراً في الجزائر خلال الفترة 2002-2013 و التي يوضحها الجدول التالي:

¹- بلحمدي سيد علي، مرجع سابق، ص. 73.

²- منشورات الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، 2000.

³- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، جوان 2002.

الجدول رقم 10: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

المبلغ (مليون دينار)	عدد المشاريع	الأقاليم
364501	228	أوريا
323298	185	فيما بينها الاتحاد الأوربي
493406	27	آسيا
59504	9	الأمريكتين
1181166	153	الدول العربية
4510	1	إفريقيا
2974	1	استراليا
2106062	419	المجموع

المصدر: www.andi.dz، 2014.

من الجدول رقم (10) يتضح أن الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بـ 185 مشروعا ما قيمته 323298 مليون دينار ثم تليها الدول العربية بـ 153 مشروعا أي بقيمة 1181166 مليون دينار وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا بـ 27 مشروعا بقيمة 493406 مليون دينار، ويبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنتعرف على أكثر القطاعات استثمارا خلال الفترة 2002-2013.

1- الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات :

تشكل المحروقات أكثر من نسبة 95 % من إجمالي صادرات الجزائر، حيث تعد الجزائر الممول العالمي الثاني منذ سنة 1967 بالغاز الطبيعي، ويعد الأوروبيون أهم زبائنهم، وهو ما يجعل هذا القطاع من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم التصريح بـ 99 مشروع استثماري أجنبي لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (1991-2007) بقيمة 472163 مليار دينار جزائري، ويتوقع أن يرتفع عدد المشاريع الأجنبية في هذا

القطاع نظرًا لقيام الدولة بإصدار قوانين خاصة تلغي احتكار المؤسسة الحكومية (سوناطراك) للقطاع ويسمح للمؤسسات الأجنبية بمزيد من الحرية في ممارسة نشاطها وتم إبرام عدد من العقود بين شركة سوناطراك وعدد من الشركات البترولية العالمية منها إمضاء عقد شراكة مع مجموعة BP- AMOCO خلال عام 2002 باستثمار قيمته 2,5 مليار دولار حيث تمتلك شركة سوناطراك 35% وذلك لغرض إنتاج الغاز الطبيعي والعمل على اكتشاف احتياطات جديدة بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري¹.

2- الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات :

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطاب الاستثمارات في الجزائر في قطاعات خارج المحروقات، فإن هذه الأخيرة لا تزال تعرف تدفقا ضعيفا للاستثمارات الأجنبية.

توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاعات النشاط مجمعة للفترة 2002-2013

الجدول رقم: 11

النسبة %	المبلغ(مليون دينار)	النسبة %	عدد المشاريع	قطاعات النشاط
0.82	56539	1.29	612	الزراعة
15.24	1057006	19.08	9081	البناء، الأشغال العامة والري
42.70	2960683	11.37	5413	الصناعة
0.98	68040	1.15	545	الصحة
9.46	655594	56.14	26718	النقل
11.28	781962	0.86	409	السياحة
13.97	968431	10.10	4809	الخدمات
0.54	374842	0.00	2	التجارة
5.02	347842	0.01	4	الاتصالات السلكية واللاسلكية
100	6933611	100	47593	المجموع

المصدر: www.andi.dz، 2014.

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع النقل والبناء، الأشغال العامة والري والصناعة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من حيث عدد

¹ - فتيحة حضري، "مساهمة الشراكة الأوروبية الجزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر) "، رسالة ماستر، فرع مالية و اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة، 2012-2013.

المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها 56.14%، 19.08%، 11.37% على التوالي، أما من حيث المبالغ المالية المقررة فنجد الصناعة والبناء، الأشغال العامة والري والخدمات هي القطاعات التي تستقطب أكبر الاستثمارات، والتي بلغت نسبتها 42.70%، 15.24%، 13.97% على التوالي، فهذه القطاعات تتميز بمرودية عالية للشركات الأجنبية، أما بالنسبة للجزائر فهي تسمح بامتصاص عدد كبير من البطالة، إذ قامت بتوفير 408954855 منصب عمل المحققة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر مغطين بذلك نسبة 70.52% من إجمالي مناصب الشغل.

من جهتها، لم تحض القطاعات الأخرى بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أهميتها، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى معدل 5.74% من مجموع الاستثمارات الأجنبية، رغم الفرص الكبيرة المتاحة، كما أن قطاع السياحة لم يستقطب سوى 6.59% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات، رغم أن التوجه واضح نحو إشراك الرأس المال الأجنبي في بناء القاعدة الهيكلية في الجزائر وتهيئتها و تطويرها.

المبحث الثالث: تدخل السياسة المالية في تشجيع الاستثمار

من أجل تعبئة رؤوس الأموال الخاصة و تشجيع المستثمرين على توظيف أموالهم في القطاعات و الأنشطة الإنتاجية التي تعتبرها الدولة ذات أهمية، عمدت الجزائر إلى استعمال سياستها المالية كوسيلة لبلوغ هذه الأهداف، و هذا من خلال استعمال مكوناتها (الإيرادات و النفقات) وفق إستراتيجية تسمح لها بالتدخل لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو الاستثمار المنتج و جلب الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، بالإضافة إلى البرامج الخاصة التي تقوم بها لتدعيم هذه الإستراتيجية، و يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) من أهم هذه البرامج وأيضا كل من برنامج دعم النمو (2005-2009) و البرنامج الخماسي (2010-2014) .

و في هذا الإطار نتطرق إلى الكيفية التي تدخلت بها كل من سياسة الإيرادات و النفقات للتأثير على الاستثمار في الجزائر إلى جانب التطرق إلى أهم برنامج إنفاقي وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وكل من برنامج دعم النمو (2005-2009) و البرنامج الخماسي (2010-2014) .

المطلب الأول : تدخل سياسة الإيرادات

تعتبر سياسة الإيرادات من أهم الأدوات التي استعملها الجزائر قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، و تقوم هذه السياسة أساسا على مبدأ التضحية ببعض إيراداتها، بهدف جذب رؤوس الأموال لاستثمارها في القطاعات الإنتاجية.

و عليه تتدخل سياسة الإيرادات بـ:

- سياسة التحفيز الجبائي.

- سياسة التنازل على أملاك الدولة للمستثمرين

1- سياسة التحفيز الجبائي: اعتمدت الجزائر بشكل واسع على سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع الاستثمار، و أهمها التحفيزات الجبائية في إطار قانون 12-39 وبعده الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

1-1- التحفيزات الجبائية في ظل قانون الاستثمار لسنة 1993: لقد نظم هذا القانون التحفيزات الممنوحة للمستثمرين وفق نظامين:

أ- النظام العام: في ظل هذا النظام يفرق القانون بين الإمتيازات التي تمنح في مرحلة الإنجاز و الامتيازات التي تمنح في مرحلة الدخول في الاستغلال و أخيرا الامتيازات الممنوحة بعد انقضاء فترة الإعفاء.

- مرحلة إنجاز الاستثمار: يستفيد من التحفيزات التالية¹:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق رقم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 0.5% (5%) تخص العقود التأسيسية و الزيادة في رأس المال.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصل عليها في السوق المحلية و إن كانت هذه السلع و الخدمات موجهة للإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 5% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري و يمكن لهذه السلع أن تكون محل تنازل أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة وكالة ترقية الاستثمارات و متابعتها (APSI)

- مرحلة الاستغلال: و يمكن الاستفادة من تحفيزات أخرى خلال فترة تمتد ما بين 02 إلى 05 سنوات وهي²:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و الدفع الجزافي (VF) و الرسم على النشاط المهني (TAP).

- بعد انتهاء فترة الإعفاء: فيمكن الاستفادة من التحفيزات التالية:

- تطبيق نسبة منخفضة لضريبة أرباح الشركات (IBS) قدرها 15% على الأرباح المعاد استثمارها.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و الدفع الجزافي (VF) و الرسم على النشاط المهني (TAP) في حالة التصدير حسب رقم الأعمال المحقق و الخاص باستثمار الموجه للتصدير.

¹ - المادة رقم 17 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 15-10-1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، المؤرخة في 10-1993.

² - نفس المادة رقم 17.

ب - النظام الخاص : في إطار النظام الخاص، فإن القانون يفرق بين الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة¹ و الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

- الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة:

فالتحفيظات الجبائية تمنح على مرحلتين:

- مرحلة إنجاز الاستثمار بحيث تستفيد هذه الاستثمارات من نفس التحفيظات الجبائية المذكورة في النظام العام.

- و خلال مرحلة الاستغلال فهي تستفيد من التحفيظات الجبائية خلال فترة أدناها 05 سنوات وأقصاها 10 سنوات من النشاط الفعلي وهي²:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري بعد فترة النشاط [من 05 إلى 10 سنوات] تستفيد المؤسسة المعنية بصفة دائمة من الامتيازات التالية:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري في حالة التصدير حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات، وتظم المناطق الخاصة بعض الولايات التي تستفيد من تحفيظات جبائية أخرى بسبب موقعها الجنوبي و التي تصنف إلى صنفين:

- نظام الجنوب الكبير.

- نظام الطوق الثاني للجنوب.

- الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة: تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من³ :

- جميع الضرائب، الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الشبه الجبائي.

- جميع الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.

1-2- التحفيظات الجبائية المتعلقة بالأمر 01-03:

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يلي:

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

- المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

¹ - نفس المادة رقم 17.

² - نفس المادة رقم 17.

³ - المادة رقم 06، من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 22-08-2001.

و عليه يمكن أن تستفيد هذه الاستثمارات من التحفيزات الجبائية المحددة ضمن نظامين حسب موقع و أهمية الاستثمار و هما:

أ- النظام العام.

ب- النظام الاستثنائي.

أ- النظام العام:

زيادة على الحوافز الضريبية و الجمركية و الشبه الضريبية المنصوص عليها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات بعنوان إنجازها من التحفيزات التالية¹:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ب- النظام الاستثنائي:

تستفيد من مزايا خاصة² الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة. و تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق من التحفيزات الجبائية التالية³.

بعنوان إنجازها:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها (2%) فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، و ذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

¹ - نفس المادة رقم 06 .

² - نفس المادة رقم 06.

³ - نفس المادة رقم 06.

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في عملية إنجاز الاستثمار.

- بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار.

2- سياسة التنازل على إيرادات أملاك الدولة للمستثمرين:

تعتبر إيرادات أملاك الدولة من الإيرادات الثانوية لخزينة الدولة، و هذا تبعا لما تساهم به في الإيرادات العامة، مقارنة بالإيرادات الجبائية، خاصة و أن الإيرادات غير الجبائية بما فيها إيرادات أملاك الدولة تساهم بنسب ضئيلة جدا في الإيرادات العامة.

القوانين المتعلقة بتنظيم إجراءات التنازل على أملاك الدولة:

إن الدولة في إطار تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، قامت باتخاذ إجراءات من شأنها أن تتنازل على أملاكها لصالح المستثمرين لإنجاز مشاريعهم وفق قوانين تأطر و تنظم هذه الإجراءات.

و عليه خلال فترة التسعينات سنت الدولة عدة قوانين متعلقة بكيفية التنازل على أملاكها لصالح المستثمرين و جاءت على النحو التالي:

- يمكن للدولة أن تمنح بشروط امتيازيه، قد تصل إلى الدينار الرمزي، تنازلات عن أراض تابعة للأملاك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، و تحدد كفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم¹.

- يمكن أن تمنح هيئات عمومية أو معترف بمنفعتها العمومية، و جمعيات ليس لها طابع سياسي و مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي، و أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعون للقانون الخاص، أراض تابعة للأملاك الخاصة بالدولة من أجل سد حاجيات تكتسي على الخصوص طابع المنفعة العمومية و لا سيما إنجاز مشاريع التجهيزات أو الاستثمار المقررة في إطار سياسة التنمية الوطنية.

¹ - المادة رقم 17 من المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 15-10-1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، المؤرخة في 10-1993.

و يخول المنح المذكور في الفقرة السابقة المستفيد منه، الحق في الحصول على رخصة البناء طبقا للمشروع المعمول به. و ستحدد عن طريق التنظيم إجراءات المنح و كفياته و أعبائه و شروطه و كذلك احتمال تحويل المنح إلى تنازل¹.

- تصنف جميع الأملاك العقارية(الأراضي و المباني) التي تشتمل عليها المنطقة الحرة في الأملاك الوطنية العمومية للدولة حسب الشروط المحددة في المادة 31 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 و المتضمن قانون الأملاك الوطنية.

- يمنح امتياز استغلال المناطق الحرة و تسييرها شخصا معنويا عموميا أو خاصا على أساس اتفاقية يلحق بها دفتر الشروط يحدد خصوصا حقوق صاحب الامتياز و واجباته، و يدعى في هذا المرسوم كما يحدد الإتاة السنوية التي يجب عليه أن يدفعها لإدارة الملاك الوطنية.

- تطبيقا للمادة 23 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 تجدد شروط امتياز أراضي الأملاك الوطنية الخاصة بالدولة لإنجاز مشاريع الاستثمار في المناطق الخاصة و كفيات ذلك².

- يجب أن تكون الأراضي التي يمكن أن تكون موضوع امتياز واقعة في المناطق الخاصة و المصنفة كمناطق مطلوب ترقيتها ومناطق توسع اقتصادي كما هي محددة في التنظيم المعمول به.

كما يجب أن تكون الأراضي المعنية متوفرة أي غير مخصصة ولا محتملة التخصيص لأغراض احتياجات سير المصالح العمومية أو لإنجاز مشاريع التجهيزات العمومية ويجب أن لا تتجاوز مساحات الأراضي المعترزم منح امتيازها. المقاييس المطلوبة لإنجاز مشروع الاستثمار كم هو منصوص عليها في التصريح والمذكور في المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993³.

- يمكن أن يترشح للانتفاع بامتياز قطعة أرضية من الأملاك الوطنية تتوفر فيها المقاييس المحددة في المادة 01-02 من المرسوم التنفيذي رقم 94-322 الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعون للقانون الخاص وكذلك المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الذين يقومون بعمليات استثمار في إطار أحكام المرسوم التشريعي رقم 93-12 والمذكور أعلاه، شريطة ألا يكونوا جازرين بصفتهم ملاكا في المنطقة المقصودة قطعة أرض يمكن أن تستعمل أساسا لإقامة مشروعهم.

المطلب الثاني : تدخل سياسة النفقات

¹ - المادة 117 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29-12-1992 يتضمن قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية رقم 88، المؤرخة في 30-12-1993.

² - المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المؤرخ في 17-10-1994، يتعلق بمنح امتياز أرض الأملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 67، المؤرخة في 18-10-1994.

³ - نفس المادة 01.

لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في الجزائر، قامت الجزائر بمجموعة من الأعمال من أجل تهيئة وتحسين بيئة أعمالها . ويعتبر الإنفاق على البنى التحتية من شق طرقات وتوفير شبكات مياه وغيرها من الأعمال عاملا مساعدا على الاستثمار . فمن محددات الاستثمار على مستوى الأسواق الدولية مدى توفر البنية التحتية، باعتبار توفر البنى الهيكلية للاقتصاد ميزة للاستثمار، ولهذه البنى التحتية علاقة بحجم الاستثمار، فالدول التي تتوفر على هذه البنى التحتية تعتبر جاذبة للاستثمار¹.

كما يعتبر الإنفاق على البحث العلمي من أجل تكوين عنصر بشري ذي مؤهلات علمية وعملية قادر على المشاركة في العملية الاستثمارية عنصرا ضروريا ، ولهذا قامت الحكومة الجزائرية باعتماد برامج لتحسين بيئة أعمالها رصدت لكل منها اعتمادات مالية للإنفاق على مختلف القطاعات وسنركز في هذا المطلب على هذه البرامج ، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) ، وكذلك البرنامج الخماسي (2010-2014) .

أولا : برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دوافع اقتصادية واجتماعية أدت إلى تبنيه، فبعد الانتهاء من فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 ظهرت تناقضات في الاقتصاد الجزائري ، حيث هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات و تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية وارتفاع احتياطات سعر الصرف، في المقابل هناك انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بينها :

- ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود % 32 سنة 1998 .
- تدهور المستويات المعيشية للأفراد وارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهemis.
- ضعف وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.
- من بين الأهداف التي سعى إلى تحقيقها برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي²:
- إعادة تنشيط الطلب.
- دعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفر الشغل، عبر ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط.
- إعادة تأهيل المنشآت القاعدية خاصة التي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

¹ - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام، ط1 ، عمان، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011 ، ص.161.

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001" ، جوان 2002 ، ص122

وتدخل هذه الأهداف ضمن خطة وطنية تهدف إلى مكافحة الفقر، وتوفير مناصب عمل، وكذلك تحقيق التوازن الجهوي.

1- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 :

يتضمن هذا البرنامج مبلغا ماليا قيمته 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار وهو موجه بالأساس إلى العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية و الفلاحية وكذلك لتعزيز وتقوية الخدمات والمصلحة العامة وتحسين المستوى المعيشي .وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 16023 مشروعا .

1-1- مضمون البرنامج الموجه إلى الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية : لقد رصدت له الحكومة الجزائرية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغا قدره 210,5 مليار دينار، وهو مشكل من ثلاث جوانب موزعة على القطاعات كالتالي :

- تجهيزات الهياكل بقيمة 142,9 مليار دينار.

- السكن والعمران بقيمة 35,6 مليار دينار.

- تنمية وتنشيط المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دينار جزائري .

1-2- مضمون البرنامج الموجه للتنمية المحلية والتنمية البشرية: رصدت الدولة لهذه البرامج ، في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، غلafa ماليا تجاوز 200 مليار دينار، وتوزع على ثلاث برامج فرعية التنمية المحلية، والتشغيل والحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية.

1-3- مضمون برنامج دعم النشاطات الإنتاجية (قطاع الفلاحة والصيد البحري) :

خصص لقطاع الفلاحة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي قدره 65 مليا ر دينار، وهو يندرج ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PONDA) الذي يرمي إلى ثلاثة أهداف رئيسية¹:

- توسيع الإنتاج الفلاحي بما في ذلك الصادرات .

- الحد من النزوح الريفي، لاسيما عن طريق حماية الأحواض المنحدرة، وتوسيع مناصب الشغل في الأرياف، وتنمية المناطق الرعوية وحماية النظام البيئي الرعوي، وتحسين العرض في مجال الأعلاف.

- محاربة الفقر والإقصاء، لاسيما عن طريق تشجيع برامج تجريبية للتنمية المحلية وبالشروع في معالجة الديون المستحقة على الفلاحين.

¹ - مسلم عائشة، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 - 2007، ص. 131.

واستفاد قطاع الصيد البحري بغلاف مالي قدره 9,5 مليار دينار وهي موجهة بالأساس لتدعيم نشاطات القطاع فيما يخص (البناء وتصلح وصيانة البحرية...الخ) وكذلك (التكيف، التقييم، التبريد والنقل... الخ) و يتكفل هذا البرنامج بالتدعيم قبل الإنتاج وبعد الإنتاج.

وتم تحديد الأنشطة والمشاريع في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وفق معايير، هي كالتالي¹ :

- إنهاء العمليات التي هي في طريق الإنجاز.
- إعادة تأهيل وصيانة المنشآت.
- مستوى نضج المشاريع.
- توفر وسائل وقدرات الانجاز، خاصة منها الوطنية.
- العمليات الجديدة التي تتطابق وأهداف البرنامج والقابلة للانطلاق الفوري.

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

جاء هذا البرنامج بعد انتهاء برنامج الإنعاش الاقتصادي وقد خصصت الدولة اعتمادا ماليا لهذا البرنامج أكثر من 4000 مليار دينار جزائري ، و استفادت من هذا البرنامج عدة قطاعات. وقد وجهت الحكومة أكثر من 40 % من إعتمادات هذا البرنامج إلى تطوير المنشآت القاعدية، ويساعد هذا البرنامج في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الإعتمادات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة: 2005-2009

الجدول رقم:12

النسبة	الاعتماد (الوحدة مليار دينار)	القطاع
45.4%	1908.5	برنامج تحسين الظروف والمستوى المعيشي للسكان
	555	السكان
	141	التعليم العالي والبحث العلمي
	200	التربية
	58	التكوين المهني
	85	الصحة
	127	الري
	60	الشباب والرياضة

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني 2001 ، جوان 2002 ، ص 123.

	16.5	الثقافة
	65.5	التهيئة
	95	توفير الغاز والكهرباء
	19.1	الحماية الاجتماعية
	10	الإذاعة والتلفزيون
	200	الشؤون الدينية
	200	برنامج التنمية المحلية
	100	تنمية المناطق الجنوبية
	150	تنمية الهضاب العليا
%40.5	1703.1	برنامج تطوير المنشآت القاعدية
	700	قطاع النقل
	600	قطاع الأشغال العمومية
	393	قطاع الري
	10.15	قطاع التهيئة العمرانية
%8	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	300	الزراعة والتنمية الريفية
	13.5	الصناعة
	12.0	الصيد
	4.5	ترقية الاستثمارات
	3.2	السياحة
	4.00	المؤسسات الصغيرة والصناعة التقليدية
%4.8	203.9	تطوير وعصرنة الخدمة العمومية
	34.00	العدالة
	65.00	الداخلية
	64.00	المالية
	2.00	التجارة
	16.3	البريد والاتصالات
	22.6	قطاع حكومة أخرى
%1.1	50	برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال
%100	4202.7	مجموع الإعتمادات الفترة 2005- 2009

المصدر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، مرجع سابق، ص.27.

يلاحظ أن المبلغ المرصود لهذا البرنامج كبير وتساعد معظم القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج على تحسين المناخ الاستثماري، وتهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى مواصلة مجهودها لإنعاش الاقتصاد وتعزيز النمو في جميع قطاعات النشاط.

1- أهداف البرنامج : رصدت الحكومة مبلغاً قدره 1.908,5 مليار دينار، لتحسين ظروف معيشة المواطنين ويتم على الخصوص:

- العمل على بناء مليون سكن.

- تنمية منشآت التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي.

- تعزيز المنشآت الأساسية للصحة.

- توصيل الكهرباء والغاز إلى أكثر من مليون بيت.

- تزويد الأهالي بالماء الشروب

- ترقية التشغيل والتضامن الوطني، عن طريق بناء 15000 محل لفائدة البطالين، عبر سائر بلديات الوطن.

- تمويل برنامج البلدية للتنمية.

كما رصدت الحكومة ما قيمته , 1.703 مليار دينار لتنمية المنشآت القاعدية عبر البلاد كالتالي:

- استكمال المشاريع الجاري انجازها في قطاع النقل، ومباشرة مشاريع جديدة منها تحديث شبكة السكة الحديدية.

- تدعيم قطاع الأشغال العمومية لاستكمال المشاريع الجارية، منها الطريق السيار شرق غرب، ولمباشرة مشاريع الري من سدود ومحولات للمياه.

2- وتم تخصيص ما قيمته 337,2 مليار دينار لدعم الاقتصاد الوطني خاصة في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية .

مع توجيه ما قيمته 203,9 مليار دينار لتحديث الخدمة العمومية(العدالة، مصالح المالية، المجموعات المحلية والأمن الوطني) .ولتنمية قدرات الوطن في ميدان التكنولوجيات الجديدة للأعلام والاتصال تم اعتماد ما قيمته 50مليار دينار .

ثالثاً: البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014)

يعتبر البرنامج الخماسي 2010-2014 برنامجاً طموحاً أقره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ورُصد له مبلغ 682 مليار دولار اي ما يعادل 21.214 مليار دج وذلك للارتقاء بالجزائر إلى مصاف الدول الراقية. وقد شمل هذا البرنامج مختلف المجالات والأصعدة على المستوى الإداري والاجتماعي والاقتصادي والبشري. و يدخل هذا

البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد، و تدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات. و تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية:

1-اهداف البرنامج: تجد هذه السياسة لها أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل و تنشيط الطلب الكلي الفعال و تحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص و العمومي، الاستهلاكي و الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، و بالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة.

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي(بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010):

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- و تفصيلا، يمكن إجمال أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من مستهدفات المخططات الثلاثة كما يلي:

- دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.
- دعم و تطوير قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية و النقل.
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري.
- تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي.
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال.
- تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية و التعليم، التعليم العالي، التكوين المهني و الصحة، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية).

- تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية.
 - دعم الفلاحة و التنمية الريفية.
 - دعم القطاع الصناعي العمومي.
 - دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.
- إن المتأمل في هذه الأهداف يدرك بأن طموحات الحكومة كانت كبيرة و نظرتها للتنمية كانت واسعة و شاملة، غير أن النتائج في الواقع كانت أقل بكثير من النتائج المسطرة.¹

¹ - محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- ، العدد 2012/10.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يلاحظ أن السياسة المالية خلال الفترة 1990-1998 ورغم الضغوطات المفروضة من المنظمات الدولية لانتهاج سياسة مالية انكماشية، إلا أنها كانت توسعية لأن الدولة وسعت الإنفاق في الفترات السابقة الأمر الذي جعل من غير السهل تقليص نفقاتها خلال هذه الفترة. أما في الفترة 1999-2009 شهدت سياسة مالية توسعية بناء على الانفراج المالي للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول. و قد تم استعمال السياسة المالية من أجل استقطاب الاستثمار في الجزائر من خلال التحفيزات الضريبية ، وكذا من خلال البرامج التي قامت بها الدولة لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم والمساعد على جلب رؤوس الأموال للمشاركة في التنمية الاقتصادية.

خاتمة

خاتمة:

كثيرا ما إستخدمت السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية، لتحفيز وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الخاصة، سواء المحلية أو الأجنبية، باستعمالها للأدوات الإنفاقية و الأدوات الضريبية، إلا أنه لا يمكن استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى، تقاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة، ولضمان التكامل بين أدوات هذه السياسات من جهة ثانية.

إن استعمال السياسة المالية من أجل كسب وجلب أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية المحلية والأجنبية، في ظل التبادل الحر لحركة رؤوس الأموال، مستعملة في ذلك أدوات أو مكونات هذه السياسة، إلا أن هذه الإجراءات تكلف الدول موارد مالية كبيرة.

و منذ ظهور العولمة المالية نتيجة للحركة السريعة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود في ظل الانفتاح المالي، أصبحت السياسة المالية ترسم وفق ما تمليه قوى العولمة المالية والمؤسسات التي تديرها لتحقيق الهدف الرئيسي لها، وهو تشجيع رؤوس الأموال الخاصة وحرية انتقالها عبر الحدود.

تكلمنا على الاستثمار ومهما كان نوع هذا الاستثمار فهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد في كل دولة. وفي ظل ما يسود المحيط الاقتصادي العالمي المتميز بشدة المنافسة، دفع بالعديد من الدول إلى اتخاذ سياسة واضحة وملائمة تجاه الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، هذه السياسة تتمثل في سياسة الاستثمار و التي تعتبر عنصرا مهما في مناخ الاستثمار، الذي يكون إما جاذبا له أو طاردا له، وعلى أساسه يتخذ قرار الاستثمار.

وتعتبر السياسة المالية من أهم العناصر المكونة لسياسة الاستثمار، حيث تستعمل كأداة لجلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية، من خلال سياسة الإيرادات وسياسة النفقات.

تناولنا الكيفية التي استعملت بها السياسة المالية للتأثير على الاستثمار في الجزائر، حيث أن سلسلة الإصلاحات التي قامت بها لإصلاح هذه السياسة من خلال التحكم في عجز الميزانية، جاءت في إطار سياستها لتعبئة الإيرادات خارج المحروقات وكذا الضغط على النفقات وبالأخص نفقات التسيير، فرأت من الاستثمار وسيلة لتحقيق ذلك. وبعد المشاكل التي عانى منها القطاع العام، إرتأت الجزائر أن تدمج القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية، فاستعملت سياستها المالية لجذب هذه الاستثمارات، من خلال مختلف التحفيزات والدعم المقدم لها، إلا أن القطاع الخاص المحلي ركز نشاطه على المشاريع البسيطة وذات الربح السريع، أما القطاع الخاص الأجنبي فتركزت مشاريعه في قطاع المحروقات، وهذا بسبب العائد الكبير الذي يتحصل عليه من هذا القطاع، وبالتالي لم تثبت السياسة المالية فعاليتها في التأثير على الاستثمار رغم قيام الدولة بتدعيم سياستها الإنفاقية ببرامجها والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو.

إختبار الفرضيات:

- نصت الفرضية الأولى على أن السياسة المالية تؤثر على الاستثمار من خلال السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية ، حيث على الدولة تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار وذلك باستخدام التحفيز الضريبي من جهة، والإنفاق على البنى التحتية وخفض أسعار الفائدة على القروض من جهة ثانية وهو ما تؤكد فعله في الحالة الجزائرية.

- أما الفرضية الثانية فقد أثبت البحث صحتها، إذ لا تشكل السياسة المالية في حد ذاتها عاملا فاصلا في تشجيع الاستثمار، فهناك عوامل أخرى لا بد من توافرها إلى جانب هذه السياسة والتي تشكل في مجملها مناخ الاستثمار. - أما فيما يخص الفرضية الثالثة، فلا يمكن القول أن سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على السياسة المالية وعلى الاستثمار كانت كافية لجلب الاستثمار المحلي والأجنبي، فالسياسة المالية مازالت تفتقر إلى الصرامة في تطبيق إجراءاتها، خاصة تلك المتعلقة بالإنفاق على المشاريع البنية التحتية.

نتائج البحث : لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها : - إن تحقيق الانضباط في السياسة المالية مرتبط أساسا بدرجة الوعي والنضج المالي الذي يجب أن تتحلى به كل من الدولة وأفراد المجتمع، وتعتبر الدول المتقدمة من الدول التي تجسد هذا الوعي في صنع سياستها المالية.

- إن تأثير العولمة المالية على السياسة المالية، كانت لها نتائج وخيمة على الجانب الاجتماعي للدول النامية، من خلال الإجراءات المتعلقة بتعبئة الإيرادات والتي تمثل الخصوصية جانبا منها، وكذا التخلي التدريجي للدولة عن التزاماتها الاجتماعية، من خلال تقليص النفقات الاجتماعية.

- لا تستطيع السياسة المالية لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛ ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق هذه الأهداف.

- لم تؤد الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار رقم 93-12 والأمر رقم 01-03 إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ولا إلى ترقية الاستثمار المحلي الخاص

- إن تحقيق الإستقرار للسياسة المالية في الجزائر، من خلال التحكم في عجز الميزانية لم يكن بالدرجة الأولى نتيجة الإصلاحات المتعلقة بهذه السياسة وإنما كان نتيجة لزيادة إيرادات المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعارها خلال فترة الإصلاح.

- لا يزال الاستثمار في الجزائر حبيس إعتبارات ذاتية على الرغم من إقرار ترسانة من القوانين والتشريعات، فان مستوى الاستثمارات هي دون طموحات الجزائر، وأن أغلب استثمارات القطاع الخاص المحلي في المشاريع

البسيطة وذات الربح السريع، أما الاستثمارات الأجنبية أغلبها في قطاع المحروقات وبعض القطاعات، وحاجة الجزائر هو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد موارده.

المقترحات :

بناء على النتائج التي توصلنا إليها خلال هذا البحث نقدم الاقتراحات التالية :

- وجوب مراعاة البعد الاجتماعي عند تطبيق سياسة الإصلاح، والعمل على تخفيف آثار العولمة المالية على السياسة المالية من خلال ضرورة الإصلاح التدريجي على هذه السياسة، للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.
- ضرورة إيجاد الطرق و الميكانيزمات التي من شأنها أن تنتشر الثقافة المالية في وسط مجتمعات الدول النامية، التي تفتقر لهذه الثقافة.
- يتطلب تخفيف عبء الإصلاح للسياسة المالية على محدودي الدخل والفقراء في الجزائر، وضرورة الإسراع بتنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي للمساهمة في توفير فرص العمل. وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

في حقيقة الأمر أن هذا البحث يحتوي على عدة مواضيع جزئية و مهمة، والتي نعتقد أننا لم نوفيها حقها في الدراسة، لذلك نقترحها بأن تكون مجالا خصبا للبحث مستقبلا من طرف الطلبة و الباحثين، ونذكر منها :

- دور سياسة الإيرادات في تشجيع الاستثمار.
- دور سياسة النفقات في تشجيع الاستثمار.
- النفقات الاستثمارية وأثرها على الاستثمار.

المراجع

الكتب :

- 1- أبوقحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
- 2- أحمد رمضان نعمة الله و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 3- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 4- الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، ط1 ، عمان، الدار العلمية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002.
- 5- آل شيب دريد كامل، الاستثمار والتحليل للاستثماري، الطبعة العربية، الأردن عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009 .
- 6- أميرة عبد اللطيف مشهود، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ،مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون سنة.
- 7- براكاش أونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، في مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان . 2001.
- 8- بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع إدارة الأعمال ، جامعة البليدة، 2005.
- 9- بن جوزي محمد، الإصلاحات الجبائية و انعكاساتها الاقتصادية و المالية في الجزائر، رسالة.
- 10- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1 ، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.
- 11- الجمعية المصرية للأوراق المالية، دليل المستثمر لتمويل الشركات، مصر، 2003 .
- 12- جميل أحمد توفيق، الاستثمار و تحليل الأوراق المالية ،دار المعارف ،مصر ، 1998 .
- 13- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000.
- 14- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، ط1 ، عمان، دار وائل للنشر، 2006 .
- 15- حروشي جلول، الضغط الضريبي في الجزائر 1993-1999، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- 16- حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا ارشيد ، الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، عمان الأردن، 1996.

- 17- حيدر حردان طاهر، مبادئ الاستثمار، ط1 ، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، 1997 .
- 18- خلاف خلف الشاذلي، آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد 105، مارس 2001.
- 19- رشاد العصار، وآخرون ،التجارة الخارجية ، دار المسيرة،الأردن، 2000 .
- 20- زاهي محمد الأمين، أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية وانضمامها إلى (OMC) 1994-2007 مذكرة ماجستير علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 21- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثالثة ، الأردن ، 2005. .
- 22- شاشوة حميد، تحديات المناطق الحرة الصناعية في ظل العولمة، رسالة ماجستير (غير منشورة) فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، 2003 .
- 23- شكري رجب عشموي وسعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، مصر بدون سنة.
- 24- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي :دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط1 ، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006 .
- 25- صيام احمد زكريا ، مبادئ الاستثمار ، ط2 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003 .
- 26- ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 27- طارق الحاج، المالية العامة، طبعة 01 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- 28- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2001 .
- 29- عبد السلام أبوقحف ،اقتصاديات الاستثمار الدولي ،المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ،مصر ، 1991 .
- 30- عبد القادر بابا، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ،جامعة الجزائر، 2004.
- 31- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001 .
- 32- علي بوشمال ،دراسة تحليلية للمناطق الحرة و آفاقها في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر .

33- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام، ط1 ، عمان، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

34- فتيحة حضري، مساهمة الشراكة الاوروجزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر) رسالة ماستر ،فرع مالية و اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ،2012.-2013،

35- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003.

36- قرين رشيد، نظام الجبائي الجزائري و دوره في تشجيع الاستثمار،رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2002 .

37- محززي محمد عباس، اقتصاديات الجباية و الضرائب، ط4 ، الجزائر، دار هومة،2008 .

38- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، . 1991

39- محمد صفوة قابل،الدول النامية و العولمة،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2004 .

40- محمد مطر، إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

41- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الاطار النظري و التطبيقات العلمية،دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ،مصر، 2004.

42- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

43- محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1 ، عمان، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة،2007 .

44- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

45- محمود حسين داي ،مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،2007.

46- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر، 2005.

47- مسلم عائشة، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006-2007.

- 48- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1 ، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000 .
- 49- معزوز نشيدة، التحفيزات الجبائية ودورها في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر رسالة ماجستير(غير منشورة)، فرع نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة البليدة، 2004.
- 50- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-، العدد 10/2012.
- 51- ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة، الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003 .
- 52- موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، ط1 ، بيروت لبنان، دار المنهل، 1998 .
- 53- ناظم الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، جامعة العلوم التطبيقية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
- 54- النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2000.
- 55- واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، ط5 ، عمان الأردن، دار وائل للنشر، 2002.
- 56- وداد أحمد كيكسو، العولمة و التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002 .
- 57- يونس أحمد البطريق و سعيد العزيز عثمان، النظم الضريبية، الدار الجامعية ، القاهرة، مصر. 2002.
- 58- يونس أحمد البطريق و سعيد العزيز عثمان، النظم الضريبية، الدار الجامعية ، القاهرة، مصر 2002.
- 59 – Dictionnaire d'économie, Ed, NATHAN, France, 1993, P225

المجلات :

- 1- زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 11، 2004، الجزائر.
- 2- صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و إستراتيجية النمو الغير متوازن ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الفترة 2001-2014، العدد الثالث عشر، سنة 2013 ، الجزائر 2013.
- 3- مجلة الأبحاث الاقتصادية ، العدد الثالث عشر ، الرابع عشر ، جويلية ، أوت 2009 .

- 4- مجلة الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر 2009 ، الوضعية الاقتصادية ط1 ، 2009.
- 5- ناصر مراد، "تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد09، 2004.

التقارير:

- 1- منشورات الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، 2000.
- 2- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة خلال السنوات 2005-2006-2007 ملخص ، أكتوبر 2008 .
- 3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، جوان 2002.
- 4- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة ، 2008 سبتمبر 2009.
- 5- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2008 .
- 6- تقرير البنك الدولي، سنة 2013.

القوانين :

- 1- المادة رقم 06، من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 22-08-2001.
- 2- المادة رقم 17 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 15-10-1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، المؤرخة في 10-10-1993.
- 3- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المؤرخ في 17-10-1994، يتعلق بمنح امتياز أرض الأملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 67، المؤرخة في 18-10-1994.
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 29/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، المؤرخة في 09-09-1996.
- 5- المادة 117 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29-12-1992 يتضمن قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية رقم 88، المؤرخة في 30-12-1993.

المواقع:

- 1- تنظيم أسعار الفائدة في الاتحاد النقدي الخليجي المرتقب:
www.ALWATAN-NEWS.COM/DATA/20050626/INDEX.ASP?CONTENT=ecs5
- 2- الاجتماع الرابع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية للمراز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، طنجة، المغرب:
www.uneca-na.org/un/s/E9hinaires%20etr%20Debt%20ar.DOC
- 3- صباح نعوش، صعود صاروخي في حجم المديونية:
www.Aljazeera.net/nr/exeres/1899D715-4D84-4007-AC9C-735787EE7B37.htm#page03
- 4- محمد مرياتي ، فضايا هامة و آليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا و توظيفها في الوطن العربي:
www.arabschoul.org.sy/célébration/D.Mohamed%20mrayati.doc
- 5- أحمد مصطفى فكري، الإعفاء الضريبي ودوره في جذب المستثمر الأجنبي:
www.MOF.gov.kw/caog-news11-3.htm
- 6- الميزانية العامة و قانون المالية العامة:
www.onefd.edu.dz/.../fichiersPDF/.../3as-loi3-L01
- 8- مصطفى ولد سيدي محمد، تحديات العولمة :
WWW.Aljazeera.net/NR/exeres/B2600A87
- 9- عبد الحفيظ الصاوي، العولمة الاقتصادية و النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الخط:
www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/read28.htm
- 10- محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي و الدول النامية:
WWW.ISLAMOLINE.net/arabic/economics/2001/09/article6.shtml
- 11- أدوات السياسات الوطنية للبيئة:
www.UNESCO.org/most/sd-arab/fiche3a.htm
- 12- موقع الشروق اونلاين:
<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=199797>
- 13- موقع وزارة المالية:
www.mf.gov.dz
- 15- الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار (ANDI) ، 2014 :
www.andi.dz